ام سي بي بنك ليمتد - فرع الإمارات العربية المتحدة

البيانـات الماليـة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ام سي بي بنك ليمتد - فرع الإمارات العربية المتحدة
البيانات المالية
٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المحتويات **رقم**

تقرير الإدارة	١
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	٢ – ٤
بيان المركز المالي	٥
بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى	٦
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٧
بيان التدفقات النقدية	٨
إيضاحات حول البيانات المالية	٩ – ٦٠

تقرير الإدارة

يسرنا أن نقدم هذا التقرير بالإضافة إلى البيانات المالية المدققة لـ ام سي بي بنك ليمتد - فرع الإمارات العربية المتحدة ("الفروع" أو "البنك") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

التأسيس والمكاتب المسجلة

إن ام سي بي بنك ليمتد ("المكتب الرئيسي") هو بنك مسجل في باكستان ومكتبه الرئيسي في لاهور، باكستان. بدأ البنك أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة ٢٠١٤ كبنك يقدم خدمات الشركات ولديه حاليًا فرع واحد ("الفرع") في دبي.

إن عنوان المكتب المسجل للفرع هو ص.ب ٦٤٨١، دبي.

المركز المالي والنتائج المالية

توضح البيانات المالية المرفقة المركز المالي والنتائج المالية للفرع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، سجل الفرع ربح قبل احتساب الضريبة وصافي أرباح بقيمة ٩,٤٣٦ ألف درهم (٢٠٢٠ - ٧,٠٣٩ ألف درهم) ومبلغ ٨,٠٥٢ ألف درهم (٢٠٢٠ – ٥,٤٣٤ ألف درهم)، على التوالي.

وقّعت بالنيابة عن الإدارة من قبل:

عامر خانزادة
المدير الإقليمي - الإمارات العربية المتحدة

التاريخ: ٢٨ مارس ٢٠٢٢

ارنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع دبي)
ص.ب. ٩٢٦٧
آي سي دي بروكفيلد بليس – الطابق الأرضي
شارع المستقبل – مركز دبي المالي العالمي
دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٠١٠٠ ٧٠١ ٤ ٩٧١+
٤٠٠٠ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٤٠٠٤ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
dubai@ae.ey.com
ey.com

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة أعضاء مجلس إدارة ام سي بي بنك ليمتد - فرع الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لام سي بي بنك ليمتد - فرع الإمارات العربية المتحدة ("البنك" أو "الفرع")، والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبيانات الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى والتغيرات في حقوق ملكية المركز الرئيسي والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للفرع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من هذا التقرير. نحن مستقلون عن الفرع وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

الأمور الأخرى

لقد تم تدقيق البيانات المالية للفرع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك البيانات المالية بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢١.

المعلومات الأخرى

إن المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها بتاريخ تقرير مدققي الحسابات هي تقرير الإدارة. يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية المعلومات الأخرى.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي استنتاج تدقيق حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو يبدو أنها تتضمن أخطاءً جوهرية. وفي حال توصلنا إلى استنتاج، بناءً على الإجراءات التي قمنا بها، أن هناك أخطاءً جوهرية في تلك المعلومات الأخرى، فإنه علينا الإشارة إلى ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة أعضاء مجلس إدارة
ام سي بي بنك ليمتد - فرع الإمارات العربية المتحدة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن هذه البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعنية للقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الفرع على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال الفرع على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية الفرع أو إيقاف أعماله أو ليس لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للفرع.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالٍ من التأكيدات، لكنها ليست ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بإجراء الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهري الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للفرع.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة أعضاء مجلس إدارة
ام سي بي بنك ليمتد - فرع الإمارات العربية المتحدة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لطريقة المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصـــول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة الفرع على مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحســابات الخاص بنا إلى الإفصــاحات ذات الصــلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصــاحات غير كافية. وتعتمد اســتنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصــلنا عليها حتى تاريخ إصــدار تقرير مدققي الحســابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المســتقبلية قد تتســبب في توقف الفرع عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصـــاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل للبيانات المالية.

نتواصـــل مع مســـؤولي الحوكمة بخصـــوص، من بين أمورٍ أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ في دولة الإمارات العربية المتحدة، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

عن ارنست ويونغ

موقعة من قبل:
أنتوني اوسوليفان
شريك
رقم التسجيل : ٦٨٧

التاريخ: ٢٨ مارس ٢٠٢٢
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٥	٦٢٧,٧٧١	٤٧٤,٦٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٦	٢٤٣,٨٤٩	١٤٥,٤٢١
قروض وسلفيات إلى العملاء	٧	٦٣,٤٧٣	١١٤,٩٣٨
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٨	٤٩,٥٠٤	٤١,٩٩٢
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	٩	٢٠,٨٩٢	١١,٠١٨
موجودات الضريبة المؤجلة	١٧(ب)	٥١٢	-
موجودات أخرى	١٠	٢,٠٠٨	٢,٢١٢
ممتلكات ومعدات	١١	٥,٣٧٣	٦,٥٦٣
إجمالي الموجودات		١,٠١٣,٣٨٢	٧٩٦,٧٧٨
المطلوبات وحقوق ملكية المركز الرئيسي			
المطلوبات			
ودائع وأرصدة مستحقة لبنك		٩٩	٧٦
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	٩	١٩,٣٧٣	١٣,٦٦٥
ودائع العملاء	١٢	٨٩٧,٥٣١	٦٨٩,٦٧٧
مطلوبات أخرى	١٣	٧,٣٩٠	٩,٧٠٧
إجمالي المطلوبات		٩٢٤,٣٩٣	٧١٣,١٢٥
حقوق ملكية المركز الرئيسي			
رأس المال المخصص	١٩	٦٢,٥٢٩	٦٢,٥٢٩
أرباح غير موزعة		٢١,٨٢٤	١٧,٢٤٠
احتياطي قانوني	١٩	٣,٥٣٨	٢,٧٣٣
احتياطي انخفاض القيمة التنظيمي	١٩	١,٠٩٨	١,١٥١
إجمالي حقوق ملكية المركز الرئيسي		٨٨,٩٨٩	٨٣,٦٥٣
إجمالي المطلوبات وحقوق ملكية المركز الرئيسي		١,٠١٣,٣٨٢	٧٩٦,٧٧٨

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية للإصدار بتاريخ ٢٨ مارس٢٠٢٢ من قبل:

ام.سي.بي.بنك ليمتد (فرع مجيء) * دبي - ا.ع.م. MCB DUBAI - U.A.E. MCB Bank Ltd. (Dubai Branch)

المدير الإقليمي – الإمارات العربية المتحدة

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٨ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
دخل فوائد	١٤	٨,٣١٣	٩,١٨٩
مصاريف فوائد	١٥	(١,٦٢٦)	(١,٤٨٣)
صافي دخل الفوائد		٦,٦٨٧	٧,٧٠٦
دخل الرسوم والعمولات	١٦	٧,٠٥٨	٦,٣٠٠
صافي دخل صرف العملات الأجنبية		٤,٩١٦	٣,٦١٢
دخل تشغيلي		١٨,٦٦١	١٧,٦١٨
مصاريف عمومية وإدارية	١٧	(٩,١٨٣)	(١٠,١٠٧)
خسارة انخفاض قيمة الموجودات المالية	١٨	(٤٢)	(٤٧٢)
الأرباح قبل الضريبة		٩,٤٣٦	٧,٠٣٩
مصروف ضريبة الدخل	١٩(أ)	(١,٣٨٤)	(١,٦٠٥)
الأرباح للسنة		٨,٠٥٢	٥,٤٣٤
بنود الخل الشامل الأخرى		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		٨,٠٥٢	٥,٤٣٤

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٨ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق ملكية المركز الرئيسي

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	رأس المال المخصص ألف درهم	*أرباح غير موزعة ألف درهم*	*احتياطي قانوني ألف درهم*	*احتياطي انخفاض القيمة التنظيمي ألف درهم*	*احتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي ألف درهم*	*المجموع ألف درهم*
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٦٢,٥٢٩	١٢,٣١٤	٢,١٩٠	١,١٨٦	-	٧٨,٢١٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	٥,٤٣٤	-	-	-	٥,٤٣٤
تحويل احتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي	-	٣٥	-	(٣٥)	-	-
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	(٥٤٣)	٥٤٣	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٦٢,٥٢٩	١٧,٢٤٠	٢,٧٣٣	١,١٥١	-	٨٣,٦٥٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	٨,٠٥٣	-	-	-	٨,٠٥٣
استرداد الأرباح إلى المركز الرئيسي	-	(٢,٧١٧)	-	-	-	(٢,٧١٧)
تحويل احتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي	-	٥٣	-	(٥٣)	-	-
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	(٨٠٥)	٨٠٥	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٦٢,٥٢٩**	**٢١,٨٢٤**	**٣,٥٣٨**	**١,٠٩٨**	**-**	**٨٨,٩٨٩**

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٨ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الأرباح قبل الضريبة		**٩,٤٣٦**	٧,٠٣٩
التعديلات للبنود التالية:			
خسارة انخفاض القيمة للموجودات المالية	١٦	**٤٢**	٤٧٢
استهلاك ممتلكات ومعدات	١١	**١,٤٠٠**	٩٠٨
مصاريف الفوائد على مطلوبات عقود الإيجار	١٣	**١١٢**	١٠٣
خسارة إطفاء الاستثمارات		**٤٥**	١٣
أرباح تشغيلية قبل التغيرات في الموجودات التشغيلية		**١١,٠٣٥**	٨,٥٣٥
التغيرات في الموجودات التشغيلية:			
انخفاض في القروض والسلفيات إلى العملاء	٧	**٥٢,٠٩٩**	١,٤٣٥
(الزيادة) / النقص في الودائع الإلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٥	**(٩,٥٦٩)**	٦٢,٩٢٦
الزيادة / (النقص) في ودائع العملاء	١٢	**٢٠٧,٨٥٤**	(٧١,٧٨٩)
الزيادة في المبالغ المستحقة إلى الأطراف ذات العلاقة	٩	**٥,٧٠٨**	٤,٤٣٨
الزيادة / (النقص) في الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك		**٢٣**	(٤٤)
الزيادة في المبالغ المستحقة من طرف ذي علاقة	٩	**(٩,٨٧٤)**	(٣,٦٨٦)
النقص / (الزيادة) في الموجودات الأخرى	١٠	**٢٠٤**	(٨٠٧)
(النقص) / الزيادة في المطلوبات الأخرى	١٣	**(١,٦٨٨)**	٥,٣٩٢
صافي النقد الناتج من العمليات		**٢٥٥,٧٩٢**	٦,٤٠٠
ضريبة الدخل المدفوعة		**(١,٥٨٠)**	(٢,١٩٠)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**٢٥٤,٢١٢**	٤,٢١٠
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات		**(١٩,١٤٣)**	(٣٠,٧٩٩)
مبالغ محصلة من استحقاق الاستثمارات		**١١,٠١٦**	-
شراء ممتلكات ومعدات	١١	**(٢١٧)**	(٦,٧٨٥)
مبالغ محصلة من بيع ممتلكات ومعدات	١١	**٧**	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(٨,٣٣٧)**	(٣٧,٥٨٤)
التدفقات النقدية من النشاط التمويلي			
مدفوعات لمطلوبات عقود الإيجار	١٣	**(١,٠٦٢)**	(١,٠٣٢)
استرداد أرباح إلى المركز الرئيسي		**(٢,٧١٧)**	-
النقد المستخدم في النشاط التمويلي		**(٣,٧٧٩)**	(١,٠٣٢)
الزيادة / (النقص) في النقدية وشبه النقدية		**٢٤٢,٠٩٦**	(٣٤,٤٠٦)
الرصيد في ١ يناير		**٥٨٦,٦٩٧**	٦٢١,١٠٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢٠	**٨٢٨,٧٩٣**	٥٨٦,٦٩٧

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٨ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١ - الوضع القانوني والأنشطة

إن ام سي بي بنك ليمتد ("المكتب الرئيسي") هو بنك مسجل في باكستان ومركزه الرئيسي في لاهور، باكستان. بدأ البنك أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة ٢٠١٤ كبنك للشركات ولديه حاليًا فرع واحد ("الفرع") في دبي.

إن عنوان المكتب المسجل للفرع هو ص.ب ٦٤٨١، دبي.

تمثل هذه البيانات المالية أنشطة فرع ام سي بي بنك ليمتد في دولة الإمارات العربية المتحدة فقط ("الفرع") ولا تشمل جميع معاملات وموجودات ومطلوبات المركز الرئيسي.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة

٢ - ١ أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية للفرع طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما أصدرت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، والقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة والمتطلبات السارية المفعول للبنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تم إعداد البيانات المالية للفرع وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة كما هو موضح في السياسات المحاسبية في الإيضاح رقم ٢-٢.

إن إعداد البيانات المالية بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما أنها تتطلب من الإدارة إصدار الأحكام ضمن سياق عملية تطبيق السياسات المحاسبية. يتم الإفصاح عن الجوانب التي تتطلب درجة عالية من الأحكام أو التعقيد أو الجوانب التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية للبيانات المالية في الإيضاح رقم ٤.

يتم عرض هذه البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة، باعتباره العملة المستخدمة وعملة العرض لدى الفرع. باستثناء ما هو مبين بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالدرهم إلى أقرب ألف.

٢ - ٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

وفيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية:

تحقق الإيرادات

صافي دخل الفوائد

يقوم الفرع بتثبيت دخل ومصاريف الفوائد في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر لجميع الأدوات المالية التي يترتب عليها فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إن طريقة سعر الفائدة الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لتلك الأدوات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة وتخصيص الدخل / المصاريف على مدى الفترة المعنية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل المستخدم لحساب القيمة الحالية للمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر المتوقع لأدوات التمويل والاستثمار، أو، عند الاقتضاء، فترة الوصول إلى صافي القيمة الدفترية عند التثبيت الأولي، أيهما أقصر.

يتم تثبيت الدخل في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى على أساس معدل الفائدة الفعلي لأدوات التمويل والاستثمار التي يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق الإيرادات (تتمة)

صافي دخل الفوائد (تتمة)
يتم إيقاف دخل الفوائد على القروض والسلفيات المتعثرة عندما يصبح تحقيق هذه الفائدة أو المبلغ الأساسي مشكوك فيه. تتم معالجة المستردات المتعلقة بالقروض المقدمة بالكامل محاسبياً على أساس الاستلام النقدي.

صافي دخل الرسوم والعمولات
يتم تثبيت دخل ومصاريف الرسوم والعمولات بشكل عام في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى على أساس الاستحقاق حيث يتم تقديم الخدمات ذات العلاقة، على سبيل المثال، عند إنجاز المعاملة المعنية، باستثناء تلك التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من حسابات معدل الفائدة الفعلي. إن الرسوم والعمولات المدرجة في حسابات معدل الفائدة الفعلي هي تلك الرسوم والعمولات الإضافية والعائدة مباشرةً إلى إنشاء المنتج والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من عوائد المنتجات.

المعاملات بالعملات الأجنبية
يتم عرض البيانات المالية للفرع بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم)، باعتباره العملة المستخدمة وعملة العرض لدى الفرع.

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة المستخدمة المناسبة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات.

إن أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة من تسوية تلك المعاملات ومن تحويل العملات بأسعار الصرف في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية المصنفة بالعملات الأجنبية يتم تثبيتها في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المصنفة بالعملات الأجنبية، والمدرجة بالتكلفة التاريخية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المصنفة بالعملات الأجنبية، والمدرجة بالقيمة العادلة، إلى الدرهم وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تحديد القيم العادلة.

الممتلكات والمعدات
يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجد. وتتم رسملة الإضافات أو المصاريف اللاحقة فقط إلى الحد الذي تعزز فيه المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الموجودات.

ويتم تحديد الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر المقدر للاستخدام كما يلي:

	السنوات
تحسينات على المباني المستأجرة	٣
معدات وحواسيب	٣-١٠
أثاث وتركيبات	١٠
سيارات	٥

إن القيمة القابلة للاستهلاك هي إجمالي القيمة الدفترية مخصوماً منها القيمة المتبقية المقدرة في نهاية عمرها الاقتصادي المقدر.

تتم مراجعة الأعمار المقدرة والطرق والقيم المتبقية التي يستند إليها حساب استهلاك بنود الممتلكات والمعدات في تاريخ كل تقرير مالي ليتم الأخذ في الحسبان أي تغير في الظروف.

يتم تحديد الأرباح والخسائر عند عمليات الاستبعاد بمقارنة المبالغ المحصلة مع القيمة الدفترية، ويتم تثبيتها في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات غير الملموسة
يتم قياس الموجودات غير الملموسة المستحوذة بشكل منفصل بالتكلفة عند التثبيت الأولي. لاحقاً للتثبيت الأولي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت. إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة يتم إطفاؤها على مدى العمر الاقتصادي المقدر للاستخدام وتقييمها بخصوص الانخفاض في القيمة عندما يوجد مؤشر بأن بند الموجودات غير الملموس قد انخفضت قيمته. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء بخصوص الموجودات غير الملموسة ذات أعمار استخدام محددة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. إن التغيرات في أعمار الاستخدام المتوقعة أو النموذج المتوقع للاستهلاك للمزايا الاقتصادية المستقبلية المتجسدة في بند الموجودات يتم معالجتها محاسبياً بتغير فترة وطريقة الإطفاء، بالشكل الملائم، وتعامل على أنها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم تثبيت مصروف الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى ضمن بند المصاريف بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة. إن الأعمار المقدرة للاستخدام هي كما يلي:

	السنوات
البرمجيات	٣ سنوات

الانخفاض في قيمة الموجودات الملموسة ةغير الملموسة
في نهاية كل فترة تقرير مالي، يقوم الفرع بمراجعة القيم المدرجة للموجودات الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن هذه الموجودات قد تعرضت لخسائر انخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة انخفاض القيمة (إن وجدت). وإذا كان من غير الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لبند موجودات فردي، تقوم الفرع بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها بند الموجودات.

يكون المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمة الاستخدام أيهما أعلى. عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل اقتطاع الضريبة الذي يعكس التقديرات الحالية في السوق للقيمة الزمنية للأموال وأية مخاطر متعلقة ببند الموجودات.

في حالة تقدير المبلغ القابل للاسترداد لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) بأقل من قيمته المدرجة، يتم خفض القيمة المدرجة لبند الموجودات (الوحدة المنتجة للنقد) إلى قيمته القابلة للاسترداد. يتم تثبيت خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل، إلا إذا تم إدراج بند الموجودات ذو العلاقة بالمبلغ المعاد تقييمه، في تلك الحالة يتم التعامل مع خسائر الانخفاض في القيمة على أنها نقص في إعادة التقييم.

وفي حالة عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تتم زيادة المبلغ المدرج لبند الموجودات (الوحدة المنتجة للنقد) إلى التقدير المعدل لقيمته القابلة للاسترداد، وذلك حتى لا يتجاوز المبلغ المدرج الزائد المبلغ المدرج الذي كان سيتم تحديده في حالة عدم تثبيت خسارة الانخفاض في القيمة لبند الموجودات (الوحدة المنتجة للنقد) خلال السنوات السابقة. إن عكس خسائر الانخفاض في القيمة يتم تثبيته في بيان الدخل الشامل إلا إذا تم إدراج بند الموجودات المعني بالمبلغ المعاد تقييمه، وفي تلك الحالة يتم معاملة عكس خسارة الانخفاض في القيمة على أنه زيادة إعادة تقييم.

ودائع العملاء
يتم تثبيت ودائع العملاء مبدئيًا بالقيمة العادلة، والتي تمثل القيمة العادلة للمبلغ المستلم.

بعد التثبيت الأولي، فإن كافة الودائع يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أية تكاليف للمعاملات التي تعود مباشرة إلى الحصول على أو استلام وديعة العميل.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢ - ٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة

بالنسبة لتلك الموجودات والمطلوبات المدرجة بالقيمة العادلة، يقوم الفرع بقياس القيمة العادلة في تاريخ كل تقرير مالي. إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم قبضه لبيع بند موجودات ما أو المدفوع لتحويل بند مطلوبات ما في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يستند قياس القيمة العادلة للأدوات المالية على افتراض بأن المعاملة لبيع بند الموجودات أو لتحويل المطلوبات تحدث إما:

- في السوق الرئيسي لبند الموجودات أو بند المطلوبات، أو
- في غياب السوق الرئيسي، في السوق الذي يحقق أعلى عائد لبند الموجودات أو المطلوبات.

إن السوق الرئيسي أو السوق الذي يحقق أعلى عائد يجب أن يكون في متناول الفرع. يتم قياس القيمة العادلة لبند الموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركين في السوق عند تسعير بند الموجودات أو المطلوبات، على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون على أساس مصلحتهم الاقتصادية. إن قياس القيمة العادلة للأدوات غير المالية (الأدوات غير المالية) يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد مزايا اقتصادية باستخدام بند الموجودات بأعلى وأفضل استخدام له أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر في السوق الذي سوف يستخدم بند الموجودات بأعلى وأفضل استخدام له.

يستخدم الفرع أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف وحيث تتوفر البيانات الكافية له لقياس القيمة العادلة، لزيادة استخدام المدخلات الملحوظة ذات العلاقة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن القيم العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة تعتمد على أسعار العطاءات عند الإغلاق. بخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى بما في ذلك الأدوات التي أصبح السوق لها غير نشط، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المناسبة. إن أساليب التقييم تشمل القيمة العادلة المشتقة من المعاملات العادية الحالية في السوق، بالمقارنة مع أدوات مشابهة حيث توجد أسعار السوق الملحوظة، أو طريقة التدفقات النقدية المخصومة أو أساليب التقييم الأخرى ذات العلاقة المستخدمة عادة من قبل المشاركين في السوق.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات غير المالية بناء على التقييم المقدم من مثمن مستقل.

إن القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة هي المعادل للأرباح أو الخسائر غير المحققة من التخصيص لتسويق الأداة المالية المشتقة، وذلك باستخدام أسعار السوق المعنية أو نماذج التسعير الداخلية.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس القيمة العادلة لها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية يتم تصنيفها ضمن تسلسل القيمة العادلة، والمشروحة كما يلي، استنادا إلى الحد الأدنى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في السوق (غير معدلة) في سوق نشط لأداة متطابقة. تعتبر الأداة المالية متداولة في السوق النشط إذا كانت الأسعار المتداولة متوفرة حالاً وبشكل دوري من الصراف، المتعامل، الوسيط، قطاع الأعمال، الفرع، خدمات الأسعار أو الوكالة المنظمة وتمثل هذه الأسعار المعاملة السوقية الفعلية التي تحدث بشكل دوري حسب الأسعار السائدة في السوق.

المستوى الثاني: أساليب التقييم التي تستند إلى المدخلات الملحوظة، إما بطريق مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي المشتقة من الأسعار). تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المتداولة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة؛ أو الأسعار المتداولة لأدوات نموذجية أو مماثلة أو أساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة مستقاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى الثالث: أساليب التقييم التي تستخدم مدخلات هامة غير ملحوظة تشتمل هذه الفئة على جميع الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام أساليب تقييم تشتمل على مدخلات تتضمن بيانات غير ملحوظة، بحيث يكون للمدخلات غير الملحوظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة. تشتمل هذه الفئة على أدوات يتم تقييمها بناءً على الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة بحيث تكون التسويات والافتراضات الهامة غير ملحوظة وضرورية لبيان الفروق بين الأدوات.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

بخصوص الموجودات والمطلوبات المثبتة في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد الفرع فيما إذا كانت التحويلات قد تمت بين مستويات في التسلسل بإعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة لإعداد التقارير المالية.

تحدد لجنة التقييم التابعة للبنك السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة للموجودات المتكررة والموجودات المالية غير المتداولة. يشترك مثمنون خارجيون في عملية تقييم الموجودات الجوهرية، مثل الموجودات المالية غير المتداولة والمطلوبات الجوهرية مثل المبلغ الطارئ. بتاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم لجنة التقييم بتحليل الحركات في القيم للموجودات والمطلوبات التي يلزم إعادة قياسها أو إعادة تقييمها حسب السياسات المحاسبية الخاصة بالبنك. ومن أجل هذا التحليل، تتحقق لجنة التقييم من المدخلات الرئيسية المطبقة في أحدث تقييم بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات المعنية الأخرى.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حدد البنك فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر بند الموجودات أو بند المطلوبات ومستوى تسلسل القيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

تم بيان الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية والموجودات غير المالية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو عندما يتم الإفصاح عن القيم العادلة، وهي ملخصة ضمن الإيضاحات التالية:

- الإفصاحات الخاصة بأساليب التقييم والإيضاحات الخاصة بالتقديرات والافتراضات الجوهرية
- الإفصاحات الكمية لتسلسل قياس القيمة العادلة
- الاستثمار في الأسهم غير المدرجة (العمليات المتوقفة)
- الأدوات المالية (بما في ذلك تلك المدرجة بالتكلفة المطفأة)
- المبلغ الطارئ

الأدوات المالية
يتم تثبيت بند الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية عندما يصبح الفرع طرفاً في المخصصات التعاقدية للأداة المالية.

تاريخ التثبيت
يتم تثبيت جميع الموجودات والمطلوبات المالية في البداية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي يصبح الفرع فيه طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. هذا يشمل المتاجرة بالطريقة العادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية محددة حسب النظام أو العرف المتبع في السوق.

القياس الأولي للأدوات المالية
إن تصنيف الأدوات المالية عند التثبيت الأولي يعتمد على الغرض منها وخصائصها ونية الإدارة في الاستحواذ عليها. يتم قياس جميع الأدوات المالية في البداية بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة، إلا في حالة الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يتم تحميل تكاليف المعاملات إلى بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

القياس الأولي للأدوات المالية (تتمة)

إذا اختلف سعر المعاملة عن القيمة العادلة عند التثبيت الأولي، فسيقوم البنك بحساب هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم تثبيت القيمة العادلة من خلال سعر متداول في الأسواق النشطة لبند موجودات أو بند مطلوبات مماثل أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط البيانات من الأسواق الجديرة بالملاحظة، عندئذ يتم تثبيت الفرق في بيان الأرباح أو الخسائر عند التثبيت الأولي (أي الأرباح أو الخسائر من اليوم الأول)؛ و
- في جميع الحالات الأخرى، سيتم تعديل القيمة العادلة لجعلها تتماشى مع سعر المعاملة (أي سيتم تأجيل أرباح أو خسائر اليوم الأول من خلال إدراجها ضمن القيمة الدفترية الأولية لبند الموجودات أو بند المطلوبات). بعد التثبيت الأولي، سيتم إدراج الربح أو الخسارة المؤجلة في بيان الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ من تغيير في عامل ما (بما في ذلك الوقت) والذي سيأخذه المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير بند الموجودات أو بند المطلوبات.

الموجودات المالية
إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطريقة العادية يتم تثبيتها والتوقف عن تثبيتها على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة العادية تمثل المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تستلزم توصيل الموجودات خلال فترة زمنية محددة حسب النظام أو العرف السائد في السوق.

لاحقاً، يتم قياس جميع الموجودات المالية المثبتة بشكل كامل إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، اعتمادًا على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية
عند الثبيت الأولي، يتم تصنيف بند الموجودات المالية كما يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يتم قياس بند الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- إذا تم الاحتفاظ ببند الموجودات ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، و
- إذا نتج عن الشروط التعاقدية لبند الموجودات المالية في تواريخ معينة تدفقات نقدية عبارة فقط عن دفعات المبلغ الأساسي والفوائد على المبلغ الأساسي المستحق.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم يصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- إذا تم الاحتفاظ ببند الموجودات ضمن نموذج الأعمال الذي يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- إذا نتج عن البنود التعاقدية لبند الموجودات المالية في تواريخ معينة تدفقات نقدية عبارة فقط عن دفعات المبلغ الأساسي والفوائد على المبلغ الأساسي المستحق.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

عند التثبيت الأولي لاستثمارات حقوق ملكية غير محتفظ بها للمتاجرة، يمكن أن يختار الفرع بصورة غير قابلة للإلغاء عرض التغييرات اللاحقة بالقيمة العادلة في بنود الدخل الشامل الأخرى. ويتم تنفيذ هذا الخيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، يجوز للفرع عند التثبيت الأولي تعيين بصورة غير قابلة للإلغاء بند موجودات يستوفي المتطلبات التي يجب قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى كقيمة عادلة تم قياسها من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان ذلك سيزيل أو يقلل بشكلٍ كبير أي عدم تطابق محاسبي قد ينشأ.

تقييم نموذج الأعمال
يقوم الفرع بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه ببند الموجودات على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الاعمال وأفضل طريقة يتم بها تقديم المعلومات إلى الإدارة.

تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وعلى وجه الخصوص، لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات التعاقدية أو الاحتفاظ بسجل أسعار فائدة محدد أو مطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة الفرع؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيف يتم تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها؛ و
- عدد وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات؛ و
- توقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل باعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للفرع لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

إن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حصراً وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة (اختبار دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة)
لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "المبلغ الأساسي" على أنه القيمة العادلة لبند الموجودات المالية عند التثبيت الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأساسي المستحق خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة، فإن الفرع يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان بند الموجودات المالية يحتوي على شرط تعاقدي قد يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية لدرجة تجعلها لا تستوفي هذا الشرط.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)
عند إجراء التقدير، يضع الفرع في اعتباره:

- الحالات الطارئة التي قد تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية;
- ميزات الإعفاءات المالية.
- شروط السداد المسبق والتمديد؛
- الشروط التي تحدّ من مطالبة الفرع بالتدفقات النقدية الناتجة عن موجودات محددة (على سبيل المثال، ترتيبات الموجودات غير القابلة للإلغاء)؛ و
- المزايا التي من شأنها تغيير المقابل المادي للقيمة الزمنية للأموال - مثل عملية إعادة تحديد سعر الفائدة بشكل دوري.

إعادة التصنيفات
لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد التثبيت الأولي، إلا في الفترة التي تأتي بعد قيام الفرع بتغيير نموذج الاعمال الخاص به لإدارة الموجودات المالية.

التوقف عن التثبيت
لا يتم تثبيت أي ربح / خسارة متراكمة في بنود الدخل الشامل الأخرى فيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية لحقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى في حساب الأرباح أو الخسائر عند التوقف عن تثبيت هذه الأوراق المالية.

الأوراق المالية الاستثمارية
تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية ما يلي:

- الأوراق المالية الاستثمارية في سندات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة; يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات المباشرة الإضافية، ثم بعد ذلك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- الأوراق المالية الاستثمارية في سندات الدين والأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ يتم تثبيتها بالقيمة العادلة مع إدراج التغييرات المثبتة مباشرة في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى؛ و
- الأوراق المالية الاستثمارية للأسهم المحددة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم تثبيت الأرباح والخسائر في بنود الدخل الشامل الأخرى، باستثناء ما يلي، والتي يتم تثبيتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كما في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

- ايرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- خسائر الائتمان المتوقعة والقيود العكسية؛ و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عند التوقف عن تثبيت سندات الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقاً في حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

يختار الفرع أن يدرج في بنود الدخل الشامل الأخرى التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات معينة في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة. ويتم تنفيذ هذا الخيار على أساس كل أداة على حدة عند التثبيت الأولي وهو غير قابل للإلغاء.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

لا يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أدوات حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر ولا يتم تثبيت أي خسائر انخفاض في القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم تثبيت توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تثبيتها في بنود الدخل الشامل الأخرى. يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية المثبتة في بنود الدخل الشامل الأخرى إلى الأرباح غير الموزعة عند استبعاد الاستثمار.

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

إن المطلوبات المالية غير المحتفظ بها للمتاجرة وغير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة. يتم تحديد القيم الدفترية للمطلوبات المالية التي يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة بناءً على طريقة معدل الربح الفعلي. تتضمن المطلوبات المالية للفرع بالتكلفة المطفأة على ودائع العملاء والودائع والرصيد المستحق للبنك والمبالغ المستحقة لطرف ذي علاقة والمطلوبات الأخرى.

التوقف عن تثبيت المطلوبات المالية

يقوم الفرع بالتوقف عن تثبيت المطلوبات المالية عندما، وفقط عندما، يتم إعفاء الفرع من التزاماته أو إلغائها أو انتهاء فترة صلاحيتها. ويتم تثبيت الفرق بين القيمة المدرجة لبند المطلوبات المالي الذي تم تثبيته والمبلغ المدفوع والمستحق الدفع، بما فيه الموجودات غير النقدية المحولة أو المطلوبات المحمّلة، في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى

خسائر الائتمان المتوقعة

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يقوم الفرع بتثبيت مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الودائع والأرصدة والمبالغ المستحقة من البنوك؛
- الأوراق المالية الاستثمارية في سندات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- القروض والسلفيات إلى العملاء؛
- الموجودات المالية الأخرى؛
- التزامات القروض؛ و
- الضمانات المالية والقروض

وباستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الممنوحة المتدنية في قيمتها الائتمانية، فيتطلب قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص خسارة بقيمة تعادل:

- خسارة ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناجمة من أحداث التعثر على الأدوات المالية المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقارير المالية (ويشار إليها بالمرحلة ١)؛ أو
- الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الكامل للأداة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناجمة من جميع حالات التعثر المحتملة على مدار عمر الأداة المالية (يشار إليها بالمرحلة ٢ و المرحلة ٣).

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

ويقتضي تكوين مخصص خسارة للعمر الزمني للخسارة الائتمانية بالكامل للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان عن تلك الأداة المالية بشكل جوهري منذ التثبيت الأولي. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إن خسائر الائتمان المتوقعة تعتبر التقدير الأكثر احتمالاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. حيث يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للفرع بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الفرع استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة بمعدل الفائدة لبند الموجودات.

- بالنسبة لتعهدات القروض غير المسحوبة، فإن الخسارة الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للفرع إذا قام صاحب الالتزام بسحب القرض والتدفقات النقدية التي يتوقع الفرع استلامها حال تم سحب القرض؛ و
- بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسارة الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة ناقصًا أي مبالغ يتوقع الفرع استلامها من حامل أداة الدين أو المدين أو أي طرف آخر.

يقوم الفرع بقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس فردي، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تتشارك خصائص مخاطر اقتصادية مماثلة. ويستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لبند الموجودات باستخدام معدل الفائدة لبند الموجودات، وذلك بغض النظر عما إذا كان يُقاس على أساس فردي أو على أساس جماعي.

يستخدم الفرع النماذج الإحصائية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، فإن المدخلات الرئيسية قد تكون هيكل البنود للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر؛
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر؛ و
- التعرض عند التعثر.

تستمد هذه المقاييس من النماذج الإحصائية المطورة داخليًا والبيانات السابقة الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية.

العمر المتوقع
بالنسبة للأدوات في المرحلة ٢ أو المرحلة ٣، فإن مخصصات الخسارة تعكس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي المتوقع للأداة. وبالنسبة لمعظم الأدوات، يقتصر العمر الزمني المتوقع على الفترة التعاقدية المتبقية.

ويتم تقديم إعفاء لبعض الأدوات ذات الخصائص التالية: (أ) أن تكون الأداة مشتملة على كل من مكونات التمويل والالتزام غير المسحوب؛ (ب) القدرة التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب؛ (ج) لا يقتصر التعرض لخسائر الائتمان على فترة الإخطار التعاقدي. بالنسبة للمنتجات الموجودة في نطاق هذا الإعفاء، قد تتجاوز الفترة المتوقعة الفترة التعاقدية المتبقية، وهي الفترة التي لا يتم فيها تخفيف التعرض لمخاطر الائتمان من خلال إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية العادية. تختلف هذه الفترة حسب المنتج وفئة المخاطر ويتم تقديرها استنادًا إلى خبرتنا السابقة للتعرضات المماثلة والنظر في إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتم اتخاذها كجزء من دورة مراجعة الائتمان الدورية. تشتمل المنتجات التي تدخل في نطاق هذا الإعفاء على بطاقات الائتمان وأرصدة السحب على المكشوف وبعض فئات الائتمان المتجددة. ويستند تحديد الأدوات التي تقع في نطاق هذا الإعفاء وتقدير العمر المتبقي المناسب على خبراتنا السابقة وممارسات تخفيف مخاطر الائتمان على أحكام هامة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

تعريف التعثر
يعتبر الفرع أن بند الموجودات المالية متعثر السداد عندما:

- أن يكون قد ثبت لأسباب مالية أو غير مالية أنه من غير المرجح قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للفرع بالكامل دون لجوء الفرع لبعض الإجراءات، مثل إجراءات تحقيق الضمان (إن وجد)؛ أو
- تأخر المقترض عن السداد لمدة أكثر من ٩٠ يوماً بشأن أي التزام ائتماني جوهري للفرع.

عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة تعثر، يأخذ الفرع في الاعتبار المؤشرات التالية:

(١) المؤشرات النوعية - على سبيل المثال الخروقات الجوهرية للعقد؛
(٢) المؤشرات الكمية - على سبيل المثال حالة التعثر وعدم سداد أي التزام على نفس العميل / مجموعة العملاء تجاه البنوك؛ و
(٣) مؤشرات تتعلق بالبيانات التي تم تطويرها داخليًا والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

المدخلات المتضمنة في تقييم ما إذا كان التعرض على التمويل متعثرًا وقد تختلف أهميته بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

الانخفاض في القيمة الائتمانية للموجودات المالية:
ويكون بند الموجودات المالي "منخفض القيمة الائتمانية" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لبند الموجودات المالي. إن الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية يشار إليها كموجودات المرحلة ٣. يتضمن دليل انخفاض قيمة الائتمان على بيانات ملحوظة حول الأحداث التالية:

- تعرض المقترض أو المصدر إلى صعوبات مالية كبيرة؛
- الإخلال بأحد العقود، مثل حالة التعثر أو التخلف عن السداد؛
- إن انحسار أحد الأسواق النشطة لضمان ما نتيجة صعوبات مالية؛ أو
- شراء بند موجودات مالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتوقعة.

قد يتعذر تحديد حدث منفصل واحد - بدلاً من ذلك، قد يترتب على التأثير المشترك للعديد من الأحداث انخفاض القيمة الائتمانية للموجودات المالية. يقوم الفرع بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تمثل موجودات مالية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى قد انخفضت قيمتها الائتمانية في تاريخ كل تقرير مالي. لتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية أو التجارية قد انخفضت قيمتها الائتمانية، ينظر الفرع في عوامل مثل توقيت دفعات الفائدة (الكوبون) والتصنيفات الائتمانية وقدرة المقترض على جمع التمويل.

يُعتبر القرض منخفض القيمة الائتمانية عندما يُمنح امتياز للمقترض بسبب تدهور الوضع المالي للمقترض، ما لم يكن هناك دليل يشير إلى أنه قد ترتب على منح الامتياز انخفاض خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية انخفاضًا كبيرًا وأنه لا توجد مؤشرات أخرى لانخفاض القيمة. وبالنسبة للموجودات المالية التي يتم فيها إعدادها للحصول على الامتيازات دون منحها، يُعتبر بند الموجودات منخفض القيمة عندما يكون هناك دليل ملحوظ على انخفاض القيمة الائتمانية بما في ذلك استيفاء تعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد (انظر أدناه) مؤشرات عدم الرغبة بالسداد وإيقاف الدعم إذا تأخرت المبالغ لمدة ٩٠ يومًا أو أكثر.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها
في حال إعادة التفاوض بشأن أو تعديل أحكام أي بند موجودات مالي أو في حال استبدال بند الموجودات المالي القائم بآخر جديد نتيجة تعرض المقترض لصعوبات مالية، عندها يتم إجراء تقييم لمعرفة ما اذا كان ينبغي التوقف عن تثبيت بند الموجودات المالي وتقاس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

الموجودات المالية المعاد هيكلتها (تتمة)

- في حال لم تسفر عملية اعادة الهيكلة المتوقعة عن التوقف عن تثبيت بند الموجودات القائم، عندها يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن بند الموجودات المالي المعدل في حساب العجز في السيولة النقدية من بند الموجودات القائم.
- في حال أسفرت عملية اعادة الهيكلة المتوقعة عن التوقف عن تثبيت بند الموجودات القائم، عندها تعامل القيمة العادلة المتوقعة لبند الموجودات الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من بند الموجودات المالي القائم عند التوقف عن التثبيت. ويتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز في السيولة النقدية من بند الموجودات المالي القائم. تم خصم العجز في السيولة النقدية من التاريخ المتوقع للتوقف عن التثبيت وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية بتطبيق سعر الفائدة الفعلي لبند الموجودات المالي القائم.

المشطوبات
يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة لاسترداد مبالغها، مثل عدم تمكن المدين من البدء في خطة السداد. يصنف الفرع أن أي قرض أو ذمة مدينة مؤهلة للشطب عندما يفشل المدين في سداد المدفوعات تعاقدية التي تخطت استحقاقها لفترة تزيد عن ٣٦٠ يومًا في حالة شطب القروض أو الذمم المدينة، يواصل الفرع العمل في نشاط التنفيذ في محاولة لاسترداد الذمم المدينة المستحقة. عندما يتم إجراء عمليات الاسترداد، يتم تثبيتها في الأرباح أو الخسائر.

عقود الضمانات المالية
إن عقد الضمان المالي هو العقد الذي يتطلب من المصدِر إجراء دفعات محددة لتعويض حاملي السندات عن الخسائر التي يتكبدونها بسبب عجز مدين محدد عن تسديد دفعات عند استحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

يتم قياس عقود الضمان المالي المصدرة مبدئيًا بقيمها العادلة، وإذا لم يتم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تنشأ عن نقل الموجودات المالية، يتم قياسها لاحقًا بالقيمة الأعلى لما يلي:

- إن مبلغ مخصص الخسارة المحددة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ هي كما يلي؛ و
- المبلغ المثبت مبدئياً مخصومًا منه، حسب الاقتضاء، المبلغ التراكمي للدخل المثبت وفق سياسات الفرع بشأن الإيرادات.

يتم تقديم عقود الضمان المالي غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كمخصصات في بيان المركز المالي ويتم تقديم إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد الفرع أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

فترة التعافي
يواصل الفرع مراقبة هذه الأدوات المالية لمدة ١٢ شهراً كحد أدنى للتأكد من تراجع مخاطر التعثر بصورة كافية قبل رفع تصنيف هذا التركز من مرحلة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع (المرحلة ٢) إلى خسائر الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً (المرحلة ١).

يلتزم الفرع بفترة اختبار لمدة ٣ دفعات كحد أدنى (للدفعات التي تسدد على أساس ربع سنوي أو لمدة أقل) ولمدة ١٢ شهراً (في الحالات التي تزيد فيها مدة دفع الأقساط عن ربع سنة) بعد إعادة الهيكلة، قبل رفع التصنيف من المرحلة ٣ إلى ٢.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
يتم رصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقًا للمكافأة الحالية وعدد سنوات الخدمة المتراكمة في نهاية كل فترة تقرير مالي. ويتم رصد مخصص نهاية الخدمة للموظفين في دولة الإمارات العربية المتحدة، باستثناء الموظفين الأخرين المعينين من قبل المركز الرئيسي، طبقًا لسياسة الفرع والتي لا تقل عما تقتضيه قوانين العمل السارية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

عقود الإيجار

الفرع كمستأجر
يقوم الفرع بتقييم ما إذا كان العقد أو يحتوي على عقد إيجار، في بداية العقد. يقوم الفرع بتثبيت بند موجودات حق الاستخدام وبند مطلوب عقد الإيجار المقابل فيما يتعلق بجميع ترتيبات عقود الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرفة بأنها عقود إيجار بمدة إيجار تبلغ ١٢ شهرًا أو أقل) وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة. بالنسبة لعقود الإيجار هذه، تقوم المجموعة بتثبيت دفعات عقود الإيجار كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس تنظيمي آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المزايا الاقتصادية من الموجودات المؤجرة.

يُقاس بند مطلوبات عقد الإيجار في البداية بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء، ويتم خصمها باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار. إذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يقوم الفرع باستخدام نسبة الاقتراض المتزايدة.

تشتمل دفعات عقود الإيجار المدرجة في قياس بند مطلوبات عقود الإيجار على:

- مدفوعات عقود الإيجار الثابتة (بما في ذلك الدفعات الثابتة في جوهرها)، ناقصًا أي حوافز إيجار ودفعات عقود الإيجار المتغيرة والتي تعتمد على مؤشر أو سعر، يتم قياسه مبدئيًا باستخدام المؤشر أو السعر في تاريخ البدء؛
- المبلغ المتوقع أن يستحق الدفع بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر الممارسة لخيارات الشراء إذا كان المستأجر متأكداً إلى حدٍ معقول لممارسة هذه الخيارات؛ و
- غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض بند مطلوبات عقود الإيجار ضمن "المطلوبات الأخرى" في بيان المركز المالي. يتم قياس بند مطلوبات عقود الإيجار لاحقًا عن طريق زيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على بند مطلوبات عقود الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) وعن طريق تخفيض القيمة الدفترية لتعكس دفعات عقود الإيجارالمسددة.

يقوم الفرع بإعادة قياس بند مطلوبات عقود الإيجار (كما يتم إجراء تعديل مقابل لبند موجودات حق الاستخدام ذات العلاقة) كلما:

- تغيرت مدة الإيجار أو حدث تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس بند مطلوبات عقود الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدّلة باستخدام معدل الخصم المعدّل.
- تغير دفعات عقود الإيجار بسبب التغيرات في مؤشر أو سعر أو تغير في السداد المتوقع بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس بند مطلوبات عقود الإيجار عن طريق خصم دفعات عقود الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم الأولي (ما لم تتغير دفعات عقود الإيجار بسبب تغير في سعر الفائدة المتغير، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- تم تعديل عقد الإيجار مع عدم احتساب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس بند مطلوبات عقود الإيجار عن طريق خصم دفعات عقود الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.

لم يقم الفرع بإجراء أي تعديلات من هذا القبيل خلال السنوات المعروضة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقود الإيجار (تتمة)

الفرع كمستأجر (تتمة)

تتضمن موجودات حق الاستخدام على القياس الأولي لبند مطلوبات عقود الإيجار المقابل، ودفعات الإيجار التي تتم في أو قبل يوم البدء، ناقصًا أي حوافز إيجار مستلمة وأي تكاليف مباشرة أولية. يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى فترة الإيجار وعمر الاستخدام لبند الموجودات المعني، أيهما أقصر. إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية بند الموجودات المعني أو يعكس تكلفة بند موجودات حق الاستخدام بحيث يتوقع الفرع ممارسة خيار الشراء، يتم استهلاك بند موجودات حق الاستخدام ذي العلاقة على مدار العمر المقدر لبند الموجودات المعني. يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كجزء من "الممتلكات والمعدات" في بيان المركز المالي. يطبق الفرع المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان بند موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته أم لا ويحسب خسارة انخفاض القيمة المحددة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم إدراج الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس بند مطلوبات عقد الإيجار وبند موجودات حق الاستخدام. يتم تثبيت المدفوعات ذات العلاقة كمصروف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي أدى إلى سداد تلك المدفوعات ويتم إدراجها في بند "المصاريف العمومية والإدارية" في بيان الأرباح أو الخسائر.

وكوسيلة عملية، يسمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ للمستأجر بعدم فصل المكونات غير الإيجارية، وبدلاً من ذلك يقوم بالمحاسبة عن أي عقد إيجار ومكونات غير إيجارية مرتبطة به كترتيب مفرد. لم يستخدم الفرع هذه الوسيلة العملية.

النقدية وشبه النقدية
تتكون النقدية وشبه النقدية من النقد في الصندوق والأرصدة النقدية غير المقيدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتي تخضع لمخاطر ائتمانية غير جوهرية، ويستخدمها الفرع في إدارة التزاماته قصيرة الأجل.

يتم إدراج النقدية وشبه النقدية بالتكلفة المطفأة.

المخصصات
يتم تثبيت المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو ضمني) على الفرع نتيجة حدث سابق، ومن المرجح أن يكون الفرع مطالباً بتسديد الالتزام ويمكن عمل تقدير معقول لمبلغ الالتزام.

إن المبلغ المثبت كمخصص هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في نهاية الفترة المحاسبية، مع مراعاة المخاطر والتقديرات غير المؤكدة المحيطة بالالتزام. وفي حالة قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، تكون قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

وعندما يكون من المتوقع استرداد كل أو بعض المزايا الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف خارجي، يتم تثبيت المبلغ المستحق كبند موجودات إذا كان الاسترداد أكيداً من الناحية العملية وكان يمكن قياس المبلغ المستحق بشكلٍ موثوق.

يتم تثبيت وقياس الالتزامات الحالية الناتجة من العقود المحملة بالتزامات كمخصصات. ويعتبر العقد المحمل بالتزامات موجوداً عندما يترتب على الفرع عقد تزيد فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها بشأن استيفاء الالتزامات المفروضة بموجب العقد قيمة المنافع الاقتصادية المتوقع تحصيلها من العقد.

إيضاحات حول البيانات المالية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القبولات
يتم تثبيت القبولات كبند مطلوبات مالية ضمن بيان المركز المالي مع حق تعاقدي في إعادة السداد من العميل كبند موجودات مالية. وبناءً عليه، تم معالجة الالتزامات المتعلقة بالقبولات كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

الاعتمادات المستندية
إن الاعتمادات المستندية الصادرة بالنيابة عن عملاء الفرع هي عقود يكفل الفرع بموجبها دفع الأموال بالنيابة عن العميل إلى مالك البضائع الموردة للعميل. ويتم دفع المبالغ المالية فقط عند التفاوض على المستندات من قبل المورد وإشعار البنك بها.

ويتم تثبيت الدخل المستلم لإصدار الاعتماد والتسليم اللاحق للفواتير بموجب الاعتماد كدخل رسوم وعمولات فور تحصيلها.

أرصدة العقود
يتم تثبيت ما يلي في بيان المركز المالي كناتج من الايرادات عن عقود العملاء:

"العمولات المستلمة مقدماً" المدرجة ضمن "المطلوبات الأخرى"، والذي تمثل التزام الفرع بتحويل الخدمات إلى عميل ما، والتي حصل الفرع مقابلها على المبلغ (أو الجزء المستحق من المبلغ) من العميل. يتم تثبيت بند مطلوبات للأتعاب والعمولات غير المحققة عند الدفع أو عند استحقاق الدفع (أيهما أقرب). يتم تثبيت الأتعاب والعمولات غير المحققة كإيرادات عند (أو في وقت) تحصيلها من قبل الفرع.

التعهدات بتمديد الاعتمادات
تمثل هذه التعهدات تعهدات صارمة يعتمدها الفرع لعملائه بتمديد أجل الاعتماد وفقًا للشروط والأحكام الواردة بالاتفاقية وتعتبر بنود خارج بند مطلوبات الميزانية.

ضريبة الدخل
يتألف مصروف ضريبة الدخل من الضريبة الحالية والمؤجلة. يتم تثبيت مصروف ضريبة الدخل في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى باستثناء إلى الحد الذي يتعلق بالبنود المثبتة مباشرة في حقوق الملكية، وفي هذه الحالة يتم تثبيتها ضمن حقوق الملكية.

إن الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقع استحقاقها على الدخل الخاضع للضريبة للسنة وذلك باستخدام نسب الضريبة المفروضة أو المفروضة فعلياً بتاريخ التقارير المالية وأية تعديلات على الضريبة المستحقة الدفع والخاصة بسنوات سابقة.

الضريبة المؤجلة
يتم سداد الضريبة المؤجلة على الفروق المؤقتة في تاريخ بيان المركز المالي بين الأوعية الضريبية للموجودات والمطلوبات ومبالغها الدفترية لأغراض التقارير المالية. يتم تثبيت مطلوبات الضريبة المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة، باستثناء:

- عندما يظهر بند مطلوبات الضريبة المؤجلة من التثبيت الأولي للشهرة أو بند موجودات أو مطلوبات في معاملة ليست دمج أعمال، في وقت المعاملة، ولا يؤثر على الأرباح المحاسبية أو على الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة.
- بخصوص الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في شركات تابعة، يمكن التحكم بتوقيت عكس تلك الفروقات المؤقتة، ويكون من المرجح أن تلك الفروقات المؤقتة لن تعكس في المستقبل المنظور.

يتم تثبيت موجودات الضريبة المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع، وترحيل الخصومات الضريبية غير المستخدمة وأي خسائر ضريبة غير مستخدمة، إلى حد يكون فيه من المرجح أن الأرباح الخاضعة للضريبة ستكون متوفرة حيث يمكن استخدام الفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع وترحيل الخصومات الضريبية غير المستخدمة وخسائر الضريبة غير المستخدمة مقابلها، باستثناء:

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الضريبة المؤجلة (تتمة)

- عندما ينتج بند موجودات الضريبة المؤجلة الذي يتعلق بالفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع من التثبيت الأولي لبند موجودات أو مطلوبات في معاملة ليست دمج أعمال ولا تؤثر، في وقت المعاملة، على الأرباح المحاسبية أو على الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة.
- بخصوص الفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع المرتبطة بالاستثمارات في شركات تابعة، يتم تثبيت موجودات الضريبة المؤجلة فقط إلى حد يكون فيه من المرجح عكس تلك الفروقات المؤقتة في المستقبل المنظور وتوفر الأرباح الخاضعة للضريبة حيث يمكن استخدام الفروقات المؤقتة مقابلها.

يتم مراجعة المبلغ المدرج لموجودات الضريبة المؤجلة بتاريخ كل بيان مركز مالي وتخصم إلى الحد الذي يكون فيه من المرجح عدم وجود أرباح خاضعة للضريبة كافية للسماح باستخدام كل أو جزء من بند موجودات الضريبة المؤجلة. يتم إعادة تقييم موجودات الضريبة المؤجلة غير المثبتة بتاريخ بيان المركز المالي وتثبت إلى الحد الذي يصبح فيه من المرجح أن الأرباح الخاضعة للضريبة في المستقبل سوف تؤدي إلى تحصيل موجودات الضريبة المؤجلة.

يتم قياس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة بالنسب الضريبية المتوقع تطبيقها في السنة عند تحقيق بند الموجودات أو سداد بند المطلوبات، استناداً إلى النسب الضريبية (والقوانين الضريبية) المطبقة فعلياً بتاريخ بيان المركز المالي. إن الضرائب المؤجلة المتعلقة بالبنود المثبتة مباشرة ضمن حقوق الملكية يتم تثبيتها أيضاً ضمن حقوق الملكية وليس في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى.

يتم تسوية موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة إذا وجد حق ملزم قانوناً لتسوية موجودات الضريبة الحالية مقابل مطلوبات ضريبة الدخل الحالية وتتعلق الضريبة المؤجلة بنفس المنشأة الخاضعة للضريبة ونفس السلطة الضريبية.

٣ - المعايير والتعديلات والتفسيرات

يقوم الفرع بتطبيق السياسات المحاسبية نفسها باستمرار كما في السنة السابقة باستثناء التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن اعتماد معايير وتفسيرات جديدة.

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة/المعدلة والتي يسري مفعولها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١

إعادة تشكيل المقارنة المعيارية لسعر الفائدة: المرحلة الثانية: التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦
توفر التعديلات إعفاءات مؤقتة تعالج التأثيرات على التقارير المالية عند استبدال سعر الفائدة بين البنوك (إيبور) بمعدل فائدة بديل خالٍ من المخاطر تقريباً. تتضمن التعديلات الاستثناءات التالية التي تسمح بها المعايير

- استثناء يتطلب التعامل مع التغيرات التعاقدية، أو التغيرات في التدفقات النقدية المطلوبة مباشرةً من قبل إعادة التشكيل على أنها تغيرات في سعر الفائدة المتغير، بما يساوي الحركة في أسعار الفائدة في السوق
- السماح بالتغييرات المطلوب إجراؤها بموجب إعادة تشكيل المقارنة المعيارية لسعر الفائدة بين البنوك على تعيينات التحوط ووثائق التحوط دون إيقاف علاقة التحوط.
- تقديم إعفاء مؤقت للمنشآت من استيفاء المتطلبات القابلة للتحديد بشكلٍ منفصل عند تخصيص إحدى أدوات معدل الفائدة الخالي من المخاطر كتحوط من أحد عناصر المخاطر.

يتوقع البنك أن يكون لهذا المعيار تأثير ضئيل، نظراً لأن التحول قد تم بالفعل ومن المتوقع أن يكون بمعدلات مماثلة من الناحية الاقتصادية، وبالتالي لن يستوجب إجراء تعديل كبير على الأرباح أو الخسائر.

٣ - المعايير والتعديلات والتفسيرات (تتمة)

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة/المعدلة والتي يسري مفعولها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ (تتمة)

خصومات الإيجار فيما يتعلق بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) فيما بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢١ - التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦

بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية خصومات الإيجار فيما يتعلق بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) - التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار. تقدم التعديلات إعفاءً للمستأجرين من تطبيق توجيهات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على محاسبة تعديلات العقود بالنسبة لخصومات الإيجار التي تنشأ كأثر مباشر نتيجةً لجائحة كوفيد-١٩. يجوز للمستأجر، كجزء من الاستثناءات التي يسمح بها المعيار، أن يختار عدم تقييم ما إذا كانت خصومات الإيجار فيما يتعلق بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) المقدمة من المؤجر هي تعديل لعقد الإيجار. ويقوم المستأجر الذي يختار ذلك بمحاسبة أي تغير في دفعات الإيجار نتيجة لخصومات الإيجار فيما يتعلق بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) بنفس الطريقة التي كان سيقوم بها بمحاسبة التغير وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، إذا لم يكن التغير عبارة عن تعديل لعقد الإيجار.

كان من المقرر تطبيق التعديل حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١، لكن مع استمرار تأثير جائحة كوفيد-١٩، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية، بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١، بتمديد فترة تطبيق الاستثناء حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢. ينطبق التعديل على الفترات المحاسبية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ أبريل ٢٠٢١.

ومع ذلك، لم يحصل الفرع على خصومات الإيجار فيما يتعلق بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، لكنه يخطط لتطبيق الاستثناء إذا أصبح قابلاً للتطبيق خلال الفترة المسموح بها للتطبيق.

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم يسر مفعولها بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات الصادرة، لكن لم يسر مفعولها بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للفرع. ينوى الفرع اتباع هذه المعايير، إذا كان ذلك ممكناً، عندما تصبح سارية المفعول.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ - تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة

في يناير ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على الفقرات ٦٩ إلى ٧٦ من المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- ما المقصود بحق تأجيل القسط
- أن الحق في التأجيل يجب أن يوجد في نهاية فترة المحاسبة
- أن التصنيف لن يتأثر باحتمالية أن تقوم المنشأة بممارسة حقها في التأجيل
- أنه فقط إذا كان بند المشتقات المتضمنة في بند مطلوبات قابل للتحويل هو نفسه أداة حقوق ملكية، فلن توثر شروط بند المطلوبات على تصنيفه

يسري مفعول التعديلات للفترات المحاسبية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، ويجب تطبيقها بأثر رجعي. وإن هذه التعديلات غير منطبقة على الفرع.

الإشارة إلى الإطار التصوري – التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣

في مايو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ - دمج الأعمال - الإشارة إلى الإطار التصوري. تهدف هذه التعديلات إلى أن تحل محل الإشارة إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر في سنة ١٩٨٩، مع الإشارة إلى الإطار التصوري لإعداد التقارير المالية الصادر في مارس ٢٠١٨، دون أن يغير ذلك من متطلباته بشكلٍ جوهري.

كما أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية استثناءً لمبدأ التثبيت الوارد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ لتفادي إصدار أرباح أو خسائر "اليوم الثاني" المحتملة الناتجة للمطلوبات والمطلوبات الطارئة التي قد تكون ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ أو التفسير رقم (٢١) الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - الرسوم، إذا تم تكبدها بشكلٍ منفصل.

٣ - المعايير والتعديلات والتفسيرات (تتمة)

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم يسر مفعولها بعد (تتمة)

الإشارة إلى الإطار التصوري – التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ (تتمة)

وفي الوقت نفسه، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية توضيح التوجيه الحالي الوارد في المعيار الدولي لإعداد البيانات المالية رقم ٣ للموجودات الطارئة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية.

يسري مفعول التعديلات لفترات المحاسبة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، وتنطبق في المستقبل. من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على الفرع.

العقود المحملة بالتزامات – تكاليف الوفاء بعقد – التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧.
في مايو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ لتحديد التكاليف التي تحتاج المنشأة إلى تضمينها عند تقييم ما إذا كان العقد محمل بالتزامات أو يتسبب في خسائر.

وتطبق التعديلات "منهجية التكاليف المرتبطة بشكلٍ مباشر". إن التكاليف التي ترتبط بشكلٍ مباشر بعقد لتقديم بضاعة أو خدمات تشتمل على كل من التكاليف الإضافية والجزء من التكاليف المرتبط مباشرةً بأنشطة العقد. إن التكاليف العمومية والإدارية لا ترتبط مباشرةً بالعقد، ويتم استثنائها إلا إذا كانت يتم تحميلها صراحةً على الطرف المقابل بموجب العقد.

يسري مفعول التعديلات لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢. من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على الفرع.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ -الأدوات المالية – الرسوم في اختبار نسبة ١٠ بالمائة للتوقف عن تثبيت المطلوبات المالية
في إطار عملية التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دورة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يوضح التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقييم ما إذا كانت شروط بند المطلوبات المالية الجديد أو المعدل تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط بند المطلوبات المالية الأصلي. تتضمن هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المقبوضة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المقبوضة من قبل إما المقترض أو المقرض بالنيابة عن بعضهما البعض. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي تم تعديلها أو تغييرها في أو بعد بداية فترة التقارير السنوية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة.

يسري مفعول هذا التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، مع السماح بالاتباع المبكر. سيقوم الفرع بتطبيق التعديلات على المطلوبات المالية التي تم تعديلها أو تغييرها في أو بعد بداية فترة التقارير السنوية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على الفرع.

الممتلكات والمكائن والمعدات - المبالغ المحصلة قبل الاستخدام المقصود – التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦
في مايو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الخاص بالممتلكات والمكائن والمعدات - المبالغ المحصلة قبل الاستخدام المقصود، والذي يحظر على المنشآت الخصم من تكاليف أي بند من بنود الممتلكات والمكائن والمعدات، أي مبالغ محصلة من بيع البنود والتي تنتج أثناء إيصال بند الموجودات إلى موقعه وحالته اللازمة حتى يتسنى تشغيله بالشكل المقصود من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تقوم المنشأة بتثبيت المبالغ المحصلة من بيع تلك البنود، وتكاليف إنتاج تلك البنود، ضمن الأرباح أو الخسائر.

يسري مفعول التعديل لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، ويجب تطبيقه باثر رجعي على بنود الممتلكات والمكائن والمعدات المتوفرة للاستخدام في أو بعد بداية أقرب فترة يتم عرضها عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على الفرع.

٣ - المعايير والتعديلات والتفسيرات (تتمة)

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم يسر مفعولها بعد (تتمة)

تعريف التقديرات المحاسبية – التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨
في فبراير ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨، حيث قدم تعريفاً لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات التمييز بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

يسري مفعول التعديلات للفترات المحاسبية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. ويسمح بالاتباع المبكر ما دامت هذه الحقيقة قد تم الإفصاح عنها.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على الفرع.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية – التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ وبيان الممارسة رقم ٢ الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
في فبراير ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ وبيان الممارسة ٢ بشأن إصدار الأحكام المتعلقة بالأمور الجوهرية، حيث يقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق الأحكام المتعلقة بالأمور الجوهرية على إفصاحات السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية والتي تكون ذات فائدة أكثر من خلال استبدال إلزام المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بالتزام الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الجوهرية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأمور الجوهرية عند اتخاذ قرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية. يسري مفعول التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر. نظراً لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم ٢ تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف الأمور الجوهرية على معلومات السياسة المحاسبية، فإنه لا يلزم تحديد تاريخ سريان لهذه التعديلات. يقوم الفرع حاليًا بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للفرع.

٤ - الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الجوهرية

ضمن سياق عملية تطبيق السياسات المحاسبية للفرع المبينة في إيضاح ٣، يتعين على الإدارة استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات. كما أنها تتطلب من الإدارة إصدار الأحكام. يتم تقييم تلك الافتراضات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما في ذلك الحصول على الاستشارات المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظروف معينة.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المعنية من قبل الإدارة بشكلٍ مستمر. يتم تثبيت مراجعة التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقدير إذا كانت المراجعة تؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية على حد سواء.

فيما يلي النواحي الجوهرية التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات أو الافتراضات أو الأحكام المطبقة:

٤ - الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الأحكام الجوهرية في تطبيق السياسات المحاسبية للفرع
فيما يلي الأحكام الهامة، وهي التي تختلف عن تلك الأحكام التي تتضمن تقديرات، والتي اتخذتها الإدارة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للفرع والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في البيانات المالية.

وتواصل جائحة كوفيد -١٩ تطورها كما لا تزال البيئة الاقتصادية التي نمارس فيها الأعمال عرضة للتقلبات المستمرة، والتي يمكن أن تستمر في التأثير سلبًا على نتائجنا المالية، إذ تظل مدة جائحة كوفيد -١٩ وفعالية الخطوات التي اتخذتها لا تزال الحكومات والمصارف المركزية في استجابة لوباء كوفيد-٢١ أمور غير مؤكدة. وتتطلب البيئة الحالية اتخاذ أحكامًا وتقديرات معقدة خصيصًا في مناطق معينة. وإننا نراقب عن كثب الظروف المتغيرة وتداعيتها.

تأثير فيروس كوفيد ١٩ على قياس خسائر الائتمان المتوقعة
لقد كان لوباء كوفيد-١٩ تأثير بعيد المدى على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن الاقتصاد قد شهد عودة تدريجية إلى المسار الصحيح ورفع قيود الإغلاق. وقد قامت الحكومة والمصرف المركزي في الإمارات العربية المتحدة لفترة مؤقتة باتخاذ عددًا من الإجراءات التحفيزية لمساعدة الأعمال التجارية وتقليل تأثير الوباء والتي كان من بينها خطة الدعم الشاملة الموجهّة.

عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للسنة، وضع الفرع في الاعتبار التأثير المحتمل الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ (بناءً على المعلومات المتاحة) وقام بمراعاة الدعم الاقتصادي وتدابير الإعفاء المقدمة من الحكومات والبنوك المركزية. كما قام الفرع بمراعاة الإشعارات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيما يتعلق بـ "مخطط الدعم الاقتصادي المستهدف" و "معالجة خسارة الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في سياق أزمة كوفيد-١٩" بالإضافة إلى التوجيهات الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إن الفرع لديه عملية حوكمة مخصصة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تم وضعها لمراجعة واعتماد عمليات الترحيل بين المراحل وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، وعمليات إعادة التصنيف الخاصة بالإدارة لتقديرات خسائر الائتمان المتوقعة، وسيناريوهات الاقتصاد الكلي والترجيحات.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩، يلزم ترحيل القروض من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ إذا، وفقط إذا، كانت تخضع للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها. تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التخلف عن السداد.

يواصل الفرع تقييم المقترضين بحثًا عن مؤشرات أخرى على عدم احتمالية السداد، مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن يكون سبباً مؤقتًا نتيجة لجائحة كوفيد-١٩ أو على المدى الطويل.

خلال سنة ٢٠٢١، بدأ الفرع برنامجًا لتخفيف المدفوعات لدعم عملائه المتأثرين إما عن طريق تأجيل الفائدة / المبلغ الأساسي لفترة أو من خلال تعديل الأقساط الشهرية. يعتقد الفرع أن تمديد إعفاءات الدفع لا يؤدي تلقائيًا إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان حيث إنه من المتوقع أن يكون التأثير على أعمال العميل قصير الأجل. بالنسبة لجميع العملاء الآخرين، يواصل الفرع النظر في شدة ومدى التأثير المحتمل لجائحة كوفيد-١٩ على القطاع الاقتصادي والتوقعات المستقبلية، والتدفق النقدي والقوة المالية، ومدى المرونة والتغيير في ملف المخاطر إلى جانب السجلات السابقة في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

وفقًا لمتطلبات الإفصاح الخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في سياق جائحة كوفيد-١٩، قسّم الفرع عملاءه المستفيدين من تأجيل الدفع إلى مجموعتين (المجموعة ١ والمجموعة ٢). تم الاحتفاظ بالعملاء الذين لا يتوقع أن يواجهوا تغييرات جوهرية في جدارتهم الائتمانية، بما يتجاوز مشاكل السيولة الناجمة عن أزمة كوفيد-١٩، ويمكن الاحتفاظ بالمراحل على نفس المستوى وتصنيفها في المجموعة ١.

لا يوجد عملاء من المتوقع تأثرهم بشكل كبير بجائحة كوفيد-١٩ على المدى الطويل والذين من المتوقع أن يواجهوا تدهوراً كبيراً في جدارتهم الائتمانية، فقد تم ترحيلهم إلى المرحلة ٢ وتصنيفهم في المجموعة ٢.

٤ - الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الأحكام الجوهرية المتخذة في تطبيق السياسات المحاسبية للفرع (تتمة)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تم تقييم الأثر المحاسبي لتمديد / إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية نتيجةً لجائحة كوفيد-١٩ وتمت معالجته وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الخاصة بتعديل شروط الاتفاق.

معقولية المعلومات المستقبلية والاحتمالات المرجحة

في ضوء البيئة الاقتصادية غير المؤكدة الحالية، قام الفرع بتقييم مجموعة من سيناريوهات الاقتصاد الكلي المحتملة والترجيحات المرتبطة بها، وتحليل تأثيرها على تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة في نهاية السنة. وفقًا لذلك، استخدم الفرع توقعات الاقتصاد الكلي لتعكس تأثير كوفيد-١٩، باستخدام سيناريوهات أساسية وتصاعدية وتنازلية مع ترجيحات بنسبة ٣٠٪ و ٣٠٪ و ٤٠٪ على التوالي. كما طبق الفرع أيضًا تعديلات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى المحفظة على التعرضات بناءً على المناطق الجغرافية والقطاعات المتأثرة. يواصل الفرع تقييم التعرضات الجوهرية بشكلٍ فردي بخصوص أي تحركات سلبية نتيجةً لجائحة كوفيد-١٩.

كما هو الحال مع أي تنبؤات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لعدم اليقين المتأصل، وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

تواصل إدارة الائتمان بالفرع بشكل تدريجي جمع جميع المعلومات المتعلقة بحالة كل عميل قدم طلب الإعفاء في شكل تأجيل من السداد خلال الفترة الحالية. بمجرد توفر معلومات كافية للتأكد من الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم القسم بتصنيف هؤلاء العملاء في المجموعة ٢. وسيتم تقديم نفس الشيء إلى لجنة الائتمان للموافقة على تحديد مرحلة العميل إلى المرحلة المناسبة.

تحليل العملاء المستفيدين من تأجيل السداد

لم يكن هناك أي عملاء يستفيدون تأجيل السداد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. يحتوي الجدول أدناه على تحليل للمبلغ المؤجل والأرصدة القائمة للعملاء المستفيدين من التأجيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

	العملاء الشركات ألف درهم	العملاء الأفراد ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر			
المبلغ المؤجل	١,١٠٨	-	١,١٠٨
ناقصاً:الدفعات التي تمت خلال السنة	-	-	-
	١,١٠٨	-	١,١٠٨
التعرضات (بالإجمالي)	١٥,٧١١	-	١٥,٧١١
خسارة الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهر	٦٥٢	-	٦٥٢
عدد العملاء / الحسابات	٢	-	٢

٤ - الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الأحكام الجوهرية المتخذة في تطبيق السياسات المحاسبية للفرع (تتمة)

تحليل العملاء المستفيدين من تأجيل السداد (تتمة)

وفقًا لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، قسم الفرع عملاءه المستفيدين من تأجيل الدفع إلى مجموعتين على النحو التالي:

- المجموعة ١: تشمل العملاء الذين لا يُتوقع أن يواجهوا تغييرات جوهرية في جدارتهم الائتمانية، بما يتجاوز مشاكل السيولة، والذين يكون تأثرهم خفيفاً ومؤقتاً.

بالنسبة لهؤلاء العملاء، يُعتقد أن تأجيل الدفع فعالاً، وبالتالي لا يُتوقع أن تتأثر القيمة الاقتصادية للتسهيلات بشكل جوهري. يخضع هؤلاء العملاء للمراقبة المستمرة لأية تغييرات في جدارتهم الائتمانية فيما يتعلق بمدى ملاءمة مجموعاتهم وتدرجهم في المراحل وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

- المجموعة ٢: تشمل العملاء المتوقع أن يواجهوا تغييرات جوهرية في جدارتهم الائتمانية، بالإضافة إلى مشاكل السيولة التي ستتم معالجتها عن طريق تأجيل الدفع.

بالنسبة لهؤلاء العملاء، هناك تدهور كافٍ في مخاطر الائتمان للبدء في ترحيلهم بين المراحل وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يواصل الفرع مراقبة الجدارة الائتمانية لهؤلاء العملاء، لا سيما المؤشرات على عدم القدرة على سداد أي من التزاماتهم عند استحقاقها.

تم تصنيف جميع العملاء المستفيدين من تأجيل الدفع في المجموعة ١ ولم يكن هناك عملاء مصنفون في المجموعة ٢ في تاريخ التقرير. إن العملاء الذين استفادوا من تأجيل الدفع ضمن المرحلة الأولى من الخسائر الائتمانية المتوقعة ولم تكن هناك أي عمليات ترحيل بين المراحل خلال السنة.

وفي ضوء تأثير جائحة كوفيد-١٩، اتبع الفرع نهجًا استباقيًا وعلى أساس مستمر لجميع العملاء، ويواصل الفرع النظر في شدة ومدى التأثير المحتمل لجائحة كوفيد-١٩ على القطاعات الاقتصادية والتوقعات والتدفقات النقدية والقوة المالية، ومدى المرونة والتغيير في ملف المخاطر إلى جانب السجلات السابقة والتكيف المستمر. وبناءً عليه، تخضع جميع قرارات الإدراج ضمن المراحل والمجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد من أنها تعكس وجهة نظر دقيقة لتقييم الفرع للجدارة الائتمانية للعملاء، والإدراج ضمن المراحل والمجموعات كما في تاريخ التقرير.

تقييم نموذج الأعمال

تصنيف وقياس الموجودات المالية بناءً على نتائج اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة واختبار نموذج الأعمال. يقوم الفرع بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس طريقة إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال محدد. يتضمن هذا التقييم أحكاماً تعكس جميع الأدلة ذات العلاقة، بما في ذلك كيفية تقييم وقياس أداء الموجودات والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارة هذه المخاطر وطريقة سداد أتعاب مدراء الموجودات. يقوم الفرع بمتابعة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى والتي تم التوقف عن تثبيتها قبل تاريخ استحقاقها لفهم سبب استبعادها، وما إذا كانت الأسباب متوافقة مع هدف الأعمال الذي تم الاحتفاظ ببند الموجودات لأجله. تعتبر المتابعة جزءاً من تقييم الفرع المستمر لما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية من أجله يستمر في كونه ملائماً، وفي حالة ما إذا كان غير ملائم، تقييم ما إذا كان هناك تغير في نموذج الأعمال وبالتالي هناك تغير مستقبلي في تصنيف هذه الموجودات.

٤ - الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الأحكام الجوهرية المتخذة في تطبيق السياسات المحاسبية للفرع (تتمة)

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً لموجودات المرحلة ١، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل بند الموجودات إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ التثبيت الأولي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ الفرع في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة ذات النظرة المستقبلية ،فمن المفترض وجود زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان إن تعثر العميل عن سداد الدفعات التعاقدية لأكثر من ٣٠ يوماً.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم الفرع نماذج وافتراضات متنوعة لقياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك لتقييم خسارة الائتمان المتوقعة. وينطبق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتصل بالمحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان.

تحديد فترة الإيجار

عند تحديد فترة الإيجار، تضع الإدارة في اعتبارها جميع الحقائق والظروف التي تُنشئ حافز اقتصادي لممارسة خيار التمديد أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تأتي بعد خيارات الإنهاء) في فترة الإيجار فقط إذا كان من المؤكد بشكلٍ معقول أن يتم تمديد الإيجار (أو لا يتم إنهاؤه).

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩، يلزم ترحيل القروض من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ إذا، وفقط إذا، كانت تخضع للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها. تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التخلف عن السداد.

يواصل الفرع تقييم المقترضين بحثًا عن مؤشرات أخرى على عدم احتمالية السداد، مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن يكون سبباً مؤقتًا نتيجة لجائحة كوفيد-١٩ أو على المدى الطويل.

خلال سنة ٢٠٢١، قام الفرع بتأجيل تحصيل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة لبعض العملاء. يعتقد الفرع أن تمديد إعفاءات الدفع لا يؤدي تلقائيًا إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان حيث إنه من المتوقع أن يكون التأثير على أعمال العميل قصير الأجل. بالنسبة لجميع العملاء الآخرين، يواصل الفرع النظر في شدة ومدى التأثير المحتمل لجائحة كوفيد-١٩ على القطاع الاقتصادي والتوقعات المستقبلية، والتدفق النقدي والقوة المالية، ومدى المرونة والتغيير في ملف المخاطر إلى جانب السجلات السابقة في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

٤ - الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية، والتي استخدمتها الإدارة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للفرع والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في البيانات المالية.

- *تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو*: عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يستخدم الفرع معلومات تطلعية معقولة ويمكن اثباتها بأدلة، تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف ستؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.
- *احتمالية التعثر:* تشكل احتمالية التعثر مدخلات رئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة. إن احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال حدوث التعثر على مدى فترة زمنية معينة، يتضمن حسابه البيانات السابقة والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية.
- *نسبة الخسارة بافتراض التعثر:* إن الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر. يعتمد ذلك على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض استلامها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من التحسينات الائتمانية المضمونة والمتكاملة.
- خصم *دفعات الإيجار:* يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام نسبة الاقتراض المتزايدة للفرع والتي تساوي في المتوسط ٣٪. قامت الإدارة بتطبيق أحكامًا وتقديرات لتحديد نسبة الاقتراض المتزايدة عند بدء الإيجار، باستخدام معدلات الاقتراض التي تفرضها بعض المؤسسات المالية على الفرع مقابل تمويل الأنواع المختلفة من الموجودات المؤجرة بفترات مختلفة ونطاقات مختلفة من القيم.

٥ - النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
النقد في الصندوق	**٢,٦٣٣**	٣,٤٨٤
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة		
حسابات جارية وأرصدة أخرى	**٨٢,٠٦٢**	٢٢٧,٦٤٣
شهادة الإيداع	**-**	-
حسابات نقدية تحت الطلب	**٥٠٠,٠٠٠**	٢١٠,٠٠٠
ودائع قانونية	**٤٣,٠٧٦**	٣٣,٥٠٧
	٦٢٧,٧٧١	٤٧٤,٦٣٤

تمثل الودائع الإلزامية لدى مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي الودائع الاحتياطية الإلزامية والتي تكون غير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للفرع. إن النقد في الصندوق والحسابات الجارية والأرصدة الأخرى لا يترتب عليها فوائد. إن حسابات النقود عند الطلب وشهادات الإيداع هي بمتوسط سعر فائدة بنسبة ٠,١٥٪ (٢٠٢٠ - ٠,٦٠٪) سنويًا.

تم تصنيف النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي كموجودات مالية ضمن المرحلة الأولى خلال الفترة.

٦ - الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك

(أ) إن تحليل الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك للفرع هي كما يلي:

	٢٠٢١ ***ألف درهم***	٢٠٢٠ *ألف درهم*
عند الطلب	**٧٩,٩٣٧**	٩٤,١٥٥
حسب الوقت	**١٦٤,١٦١**	٥١,٤١٥
إجمالي الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك	**٢٤٤,٠٩٨**	١٤٥,٥٧٠
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(٢٤٩)**	(١٤٩)
	٢٤٣,٨٤٩	١٤٥,٤٢١

(ب) إن أعلاه يمثل إجمالي الودائع والأرصدة المستحقة من:

البنوك داخل الإمارات العربية المتحدة	**٣٦,٧٥٧**	٣٢
البنوك خارج الإمارات العربية المتحدة	**٢٠٧,٣٤١**	١٤٥,٥٣٨
	٢٤٤,٠٩٨	١٤٥,٥٧٠

٧ - القروض والسلفيات إلى العملاء

أ) تتكون القروض والسلفيات إلى العملاء مما يلي:

	٢٠٢١ ***ألف درهم***	٢٠٢٠ *ألف درهم*
القروض والسلفيات	**٦٤,٩٩١**	١١٧,٠٩٠
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(١,٥١٨)**	(٢,١٥٢)
	٦٣,٤٧٣	١١٤,٩٣٨

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل القروض والسلفيات للعملاء مبلغ ٦,٧٨٥ مليون درهم (٢٠٢٠ - ٦,٧٨٥ مليون درهم)، ويتضمن الإيضاح رقم ٢٤ تحليل حولها.

ب) مخصصات الانخفاض في القيمة

	٢٠٢١ ***ألف درهم***	٢٠٢٠ *ألف درهم*
الرصيد في بداية السنة	**٢,١٥٢**	١,٢٢٦
(عكس مخصص) / مخصص انخفاض القيمة للسنة	**(٦٣٤)**	٩٢٦
الرصيد في نهاية السنة	**١,٥١٨**	٢,١٥٢

٧ - القروض والسلفيات إلى العملاء (تتمة)

ج) تحليل إجمالي القروض والسلفيات إلى العملاء حسب الفئة:

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
إقراض الشركات	٥٤,٦٨٢	١٠٨,١٠٠
إقراض الأعمال الصغيرة	١٠,٣٠٩	٨,٩٩٠
	٦٤,٩٩١	١١٧,٠٩٠
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(١,٥١٨)	(٢,١٥٢)
	٦٣,٤٧٣	١١٤,٩٣٨

د) إن تحليل إجمالي القروض والسلفيات حسب المنطقة الجغرافية هو كما يلي:

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
داخل الإمارات العربية المتحدة	٣٣,٤٢٦	٣٦,٧٤١
خارج الإمارات العربية المتحدة	٣١,٥٦٥	٨٠,٣٤٩
	٦٤,٩٩١	١١٧,٠٩٠

هـ) إن تحليل إجمالي القروض والسلفيات إلى العملاء حسب مجموعة القطاع كان كما يلي:

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
الخدمات	٤٧,٧٧٥	٩٤,٣٨٥
التصنيع	٥,٨٨٠	١٠,٣٠٩
التجارة	٦,٣٧٣	٧,٦٥٤
الإنشاءات	٤,٩٦٣	٤,٧٤٢
	٦٤,٩٩١	١١٧,٠٩٠

٨ - الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٥٠,٢٩٣	٤٢,٢١١
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(٧٨٩)	(٢١٩)
	٤٩,٥٠٤	٤١,٩٩٢

٨ - الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة (تتمة)

أ) إن الاستثمارات حسب التركزات الجغرافية هي كما يلي:

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
خارج الإمارات العربية المتحدة	٤٩,٥٠٤	٤١,٩٩٢

٩ - الأرصدة والمعاملات مع الطرف ذي العلاقة

يجري الفرع معاملات مع منشآت تقع ضمن تعريف طرف ذي علاقة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ - إفصاحات الطرف ذي العلاقة. تتكون الأطراف ذات العلاقة من المركز الرئيسي والمنشآت الخاضعة لملكية وإدارة مشتركة. تقرر إدارة الفرع شروط وأحكام مثل هذه المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

يحتفظ الفرع ببعض الودائع لدى فروع المركز الرئيسي ويقوم بإجراء معاملات مصرفية معها كجزء من أنشطته العادية.

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة		
إن المبالغ المستحقة من طرف ذي علاقة تتكون من الإيداع لدى:		
فرع المركز الرئيسي خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٠,٨٩٨	١١,٠١٨
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(٦)	-
	٢٠,٨٩٢	١١,٠١٨
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة		
إن المبالغ المستحقة لأطراف ذات علاقة تتكون من السلفيات ما بين البنوك مع:		
المركز الرئيسي	**١٩,٣٧٣**	١٣,٦٦٥
	١٩,٣٧٣	١٣,٦٦٥
ودائع العملاء		
منشآت ضمن الملكية والإدارة المشتركة (إيضاح ١٢)	**٣٠,٧٨٤**	٣٠,٢٣٠

إن المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
دخل الفوائد	**١٣٥**	٢٧٢
مصاريف الفوائد	**٥٢١**	٨٢٥
أتعاب الإدارة في المركز الرئيسي	**٥٠٧**	٤٦٨
تعويضات موظفي الإدارة العليا	**٦٠٥**	١,١١٩

١٠ - موجودات أخرى

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
فوائد مستحقة	١,٥١٧	١,٤٩١
مصاريف مدفوعة مقدماً	٣٦٨	٤١٤
ودائع	١٢٣	١٠٥
أخرى	-	٢٠٢
	٢,٠٠٨	٢,٢١٢

١١ - الممتلكات والمعدات

	تحسينات على المباني المستأجرة *ألف درهم*	*معدات وحواسيب* *ألف درهم*	*أثاث وتركيبات* *ألف درهم*	*سيارات* *ألف درهم*	*موجودات حق الاستخدام* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
في ١ يناير ٢٠٢٠	٢,٠٤٥	٧٣٩	٣٧٣	٢٢٧	-	٣,٣٨٤
إضافات خلال السنة	١,٢٥٥	٤٤٠	١٨٧	-	٤,٩٠٣	٦,٧٨٥
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣,٣٠٠	١,١٧٩	٥٦٠	٢٢٧	٤,٩٠٣	١٠,١٦٩
إضافات خلال السنة	٦٢	١٢	-	١٤٣	-	٢١٧
استبعادات خلال السنة	-	-	(٧)	-	-	(٧)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٣,٣٦٢**	**١,١٩١**	**٥٥٣**	**٣٧٠**	**٤,٩٠٣**	**١٠,٣٧٩**
الاستهلاك المتراكم:						
في ١ يناير ٢٠٢٠	٢,٠٤٥	٤٧٧	١٧٦	-	-	٢,٦٩٨
المحمل للسنة (إيضاح ١٥)	٧٦	٦٥	٤٢	٣٦	٦٨٩	٩٠٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢,١٢١	٥٤٢	٢١٨	٣٦	٦٨٩	٣,٦٠٦
المحمل للسنة (إيضاح ١٥)	٢٥٧	١٤٧	٣٧	٣٩	٩٢٠	١,٤٠٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢,٣٧٨**	**٦٨٩**	**٢٥٥**	**٧٥**	**١,٦٠٩**	**٥,٠٠٦**
القيمة الدفترية:						
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٩٨٤**	**٥٠٢**	**٢٩٨**	**٢٩٥**	**٣,٢٩٤**	**٥,٣٧٣**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١,١٧٩	٦٣٧	٣٤٢	١٩١	٤,٢١٤	٦,٥٦٣

١٢ - ودائع العملاء

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
الحسابات الجارية	٧١٠,٢٧٦	٥٩٧,٤٨٢
ودائع ثابتة	١٢٧,٤٠٢	٥٩,٢٢٥
حسابات التوفير	٣٨,٨٤٧	١٥,٩١٤
أخرى	٢١,٠٠٦	١٧,٠٥٦
	٨٩٧,٥٣١	٦٨٩,٦٧٧

إن جميع ودائع العملاء هي من عملاء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة والمدرجة في ودائع العملاء بمبلغ ٣٠,٨ مليون درهم (٢٠٢٠ - ٣٠,٢ مليون درهم) وكانت مستحقة إلى منشآت خاضعة لملكية وإدارة مشتركة (إيضاح ٩).

كانت ودائع العملاء من قبل مجموعة القطاعات على النحو التالي:

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
التجارة	٥٣٠,٥٤٢	٤٣٧,٨١١
التصنيع	١٣١,٢٦٥	٩٣,٩٨٤
الخدمات	٥٠,٠٠٠	٦٨,٨١٣
المؤسسات المالية	١٠٦,٨٩١	٣٣,٣٣٥
الأقمشة	٥٥,٠٠٠	٢٠,٢٢١
أخرى	٢٣,٨٣٣	٣٥,٥١٣
	٨٩٧,٥٣١	٦٨٩,٦٧٧

١٣ - المطلوبات الأخرى

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
بند مطلوبات عقود الإيجار (أ)	٣,٠٢٥	٣,٩٧٥
مخصص ضرائب الدخل	١,٨٩٥	١,٥٧٨
مصاريف مستحقة	١,٠٨٦	١,٢٨١
الدخل المقبوض مقدماً	٣٢٩	١,٣٤٨
الفائدة المستحقة	٦٦٤	٦٣٢
أخرى	٣٩١	٨٩٣
	٧,٣٩٠	٩,٧٠٧

١٣ - المطلوبات الأخرى (تتمة)

(أ) يحتفظ الفرع بترتيب إيجار واحد كمستأجر لمكتبه المؤجر كما في نهاية السنة ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. فيما يلي الحركة في بند مطلوبات عقود الإيجار كما في تاريخ التقرير:

	٢٠٢١ ***ألف درهم***	٢٠٢٠ *ألف درهم*
كما في ١ يناير	**٣,٩٧٥**	-
الاضافات خلال السنة	-	٤,٩٠٤
ازدياد الفوائد خلال السنة	**١١٢**	١٠٣
الدفعات التي تمت خلال السنة	**(١,٠٦٢)**	(١,٠٣٢)
كما في ٣١ ديسمبر	**٣,٠٢٥**	٣,٩٧٥

تم تحليل بند مطلوبات عقود الإيجار كما يلي:

	٢٠٢١ ***ألف درهم***	٢٠٢٠ *ألف درهم*
المتداولة	**٩٧٨**	٩٥٠
غير المتداولة	**٢,٠٤٧**	٣,٠٢٥
	٣,٠٢٥	٣,٩٧٥

لا يواجه الفرع أي مخاطر سيولة جوهرية فيما يتعلق ببند مطلوبات عقود الإيجار الخاصة به. وتتم متابعة حركات بند مطلوبات عقود الإيجار داخل إدارة الخزينة بالفرع.

١٤ - دخل الفوائد

	٢٠٢١ ***ألف درهم***	٢٠٢٠ *ألف درهم*
دخل الفوائد تم احتسابه باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛		
القروض والسلفيات	**٣,٣٩٦**	٤,٥١١
شهادات الودائع ضمن الإمارات العربية المتحدةالبنك المركزي	**٤٣٢**	٧٨٧
المبالغ المستحقة من المركز الرئيسي والفروع في الخارج والشركات الشقيقة	**١٣٥**	٢٧٢
مبالغ مستحقة من البنوك	**١,٠٣٠**	١,٦٢٣
الأوراق المالية الاستثمارية	**٣,٣٢٠**	١,٩٩٦
	٨,٣١٣	٩,١٨٩

١٥ - مصاريف الفوائد

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
مصروف الفوائد تم احتسابه باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛		
مبالغ مستحقة للبنوك	١,٠٠٠	٨٢٩
ودائع من العملاء	٥٠٢	٥٤٢
مبالغ مستحقة للمركز الرئيسي	١٢	٩
تكلفة التمويل على مطلوبات عقود الإيجار (إيضاح ١٣)	١١٢	١٠٣
	١,٦٢٦	١,٤٨٣

١٦ - دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
دخل العمولات	٤,٧٨٨	٤,٤٦٤
رسوم ومصاريف الخدمات البنكية	٢,٢٧٠	١,٨٣٦
	٧,٠٥٨	٦,٣٠٠

١٧ - المصاريف العمومية والإدارية

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
رواتب وتكلفة مرتبطة بالموظفين	٥,١٩١	٦,٠٩٩
استهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ١١)	١,٤٠٠	٩٠٨
أتعاب الإدارة في المركز الرئيسي (إيضاح ٩)	٥٠٧	٤٦٨
أخرى	٢,٠٨٥	٢,٦٣٢
	٩,١٨٣	١٠,١٠٧

١٨ - خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم احتساب المبلغ المحمل على بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى لصافي خسارة انخفاض قيمة الموجودات المالية على النحو التالي:

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
(عكوسات)/انخفاض قيمة القروض والسلفيات إلى العملاء	(٦٣٤)	٩٢٦
انخفاض قيمة / (عكوسات) المبالغ المستحقة من طرف ذي علاقة	٦	(٢٥)
عكس مخصص الخسارة على الالتزامات والضمانات المالية	-	(١٧٩)
انخفاض قيمة / (عكوسات) استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٥٧٠	(٢٢١)
انخفاض قيمة / (عكوسات) الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك	١٠٠	(٢٩)
	٤٢	٤٧٢

١٩(أ) مصروف ضريبة الدخل

يخضع الفرع لدفع ضريبة بنسبة ٢٠٪ من الربح الخاضع للضريبة للسنة. ويُحتسب الدخل الخاضع للضريبة بعد إضافة مخصصات معينة لصافي الربح قبل دفع الضرائب، وهي المخصصات التي ترى الإدارة احتمالية عدم الموافقة عليها على اعتبارها خصومات من قبل السلطات الضريبية.

(أ) العلاقة بين مصروفات الضريبة والأرباح المحاسبية:

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
الأرباح قبل الضريبة	٩,٤٣٦	٧,٠٣٩
بنود غير مسموح بها كاستقطاعات ضريبية (مخصص انخفاض القيمة)	٤٢	٤٧٢
الربح الخاضع للضريبة	٩,٤٧٨	٧,٥١١
معدل ضريبة الدخل	٢٠٪	٢٠٪
مصاريف ضريبة الدخل	١,٨٩٦	١,٥٠٢
الضريبة المؤجلة		
رسوم الضريبة المؤجلة للسنة (خسارة الائتمان المتوقعة)	(٨)	-
تعديلات ضريبة السنة السابقة	(٥٠٤)	١٠٣
	١,٣٨٤	١,٦٠٥
معدل الضريبة الفعلي	١٤,٧٪	٢٢,٨٪

١٩(ب) موجودات الضريبة المؤجلة

تتعلق موجودات الضريبة المؤجلة بما يلي:

	٢٠٢١ ***ألف درهم***	٢٠٢٠ *ألف درهم*
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	٥١٢	-

الحركات في الفروقات المؤقتة خلال السنة هي كما يلي:

	الرصيد الافتتاحي ألف درهم	***المثبتة في الموجودات ألف درهم***	***المثبتة في الأرباح أو الخسائر ألف درهم***	***المثبتة في بنود الدخل الشامل الأخرى / حقوق الملكية ألف درهم***	***الرصيد الختامي ألف درهم***
٢٠٢١					
مخصصات خسائر القرض	-	-	**٥١٢**	-	**٥١٢**
٢٠٢٠					
مخصصات خسائر القرض	-	-	-	-	-

٢٠ - النقدية وشبه النقدية

تتألف النقدية وشبه النقدية المدرجة في بيان التدفقات النقدية من مبالغ بيان المركز المالي التالية:

	٢٠٢١ ***ألف درهم***	٢٠٢٠ *ألف درهم*
النقد في الصندوق (الإيضاح ٥)	**٢,٦٣٣**	٣,٤٨٤
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٥)	**٦٢٥,١٣٨**	٤٧١,١٥٠
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك (إيضاح ٦)	**٢٤٤,٠٩٨**	١٤٥,٥٧٠
	٨٧١,٨٦٩	٦٢٠,٢٠٤
ناقصاً: الودائع الإلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٥)	**(٤٣,٠٧٦)**	(٣٣,٥٠٧)
	٨٢٨,٧٩٣	٥٨٦,٦٩٧

٢١ - رأس المال المخصص والاحتياطي القانوني واحتياطي انخفاض القيمة والاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان

(أ) رأس المال المخصص والاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان

يبلغ رأس المال المخصص للفرع من قبل المركز الرئيسي مبلغ ٦٢,٥٢٩ مليون درهم. رأس المال المخصص غير قابل للتوزيع على المركز الرئيسي. قام الفرع بتكوين احتياطي حقوق ملكية غير قابل للتوزيع باسم "الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان" ويتم الاحتفاظ بهذا الاحتياطي عند مستوى محدد وفقًا لتعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتماشى الحركة في الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان ورأس المال المخصص مع المخصص المطلوب ليتم الاحتفاظ بها من قبل الفرع.

(ب) الاحتياطي القانوني

بموجب المادة رقم ٢٣٩ من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، قام الفرع بإنشاء احتياطي قانوني عن طريق اقتطاع ١٠٪ من صافي أرباح السنة حتى يصبح الاحتياطي مساوياً ٥٠٪ من رأس المال. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

(ج) احتياطي انخفاض القيمة بموجب تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي توجيهاته الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٨ من خلال الإشعار رقم:/BSD/2018/458 الذي يتناول العديد من تحديات التطبيق وآثاره العملية المترتبة على البنوك التي تعتمد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في دولة الإمارات العربية المتحدة ("التوجيه").

عملاً بالفقرة ٦-٤ من التوجيه، تكون التسوية بين المخصص العام والخاص بموجب التعميم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما يلي:

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
احتياطي انخفاض القيمة: عامة		
المخصصات العامة بموجب التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة	**٣,٦٦٠**	٣,٦٧١
ناقصاً:المخصصات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والتي تتضمن الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان	**(٢,٥٦٢)**	(٢,٥٢٠)
مخصص عام محول إلى الاحتياطي النظامي لانخفاض القيمة	**١,٠٩٨**	١,١٥١

احتياطي انخفاض القيمة: محدد

لا يوجد لدى الفرع أي مخصص محدد.

* في حالة ما إذا كانت المخصصات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ تتجاوز المخصصات بموجب تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فلن يتم تحويل أي مبالغ إلى الاحتياطي النظامي لانخفاض القيمة.

٢٢ - المطلوبات الطارئة والالتزامات

انطلاقًا من حرص الفرع على تلبية احتياجات عملائه، أبرم الفرع العديد من الالتزامات والمطلوبات الطارئة غير القابلة للإلغاء. وهي تتضمن ضمانات مالية واعتمادات مستندية وغيرها من التزامات الإقراض التي لا يمكن نقضها. وبالرغم من أنه قد لا يمكن تثبيت تلك الالتزامات في بيان المركز المالي، إلا أنها تنطوي على مخاطر ائتمانية وبالتالي تشكل جزءًا من المخاطر الكلية للفرع.

٢٢ - المطلوبات الطارئة والالتزامات (تتمة)

المطلوبات الطارئة

يترتب على الاعتمادات المستندية والضمانات (بما في ذلك اعتمادات مستندية احتياطية) قيام الفرع بسداد دفعات بالنيابة عن العملاء عند حدوث حالات محددة، وهي ما تتعلق بشكل عام باستيراد وتصدير السلع. وتتحمل الضمانات والاعتمادات المستندية الاحتياطية نفس المخاطر الائتمانية للقروض.

يورد الجدول التالي المبالغ التعاقدية للمطلوبات الطارئة على حسب الفئة. وتمثل المبالغ المعكوسة بالجدول أقصى حد للخسارة المحاسبية التي قد يتم تثبيتها في نهاية فترة التقرير المالي في حال لم تتمكن الأطراف المقابلة من الوفاء بالالتزامات التعاقدية المتفق عليها.

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
الضمانات	١٨,١٧٨	١٢,٨٩١
اعتمادات مستندية	٤,٣٣٤	٢٥,٠٦١
	٢٢,٥١٢	٣٧,٩٥٢

يحتفظ الفرع بمبلغ لا شيء (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ - لا شيء) كمخصص لخسارة الائتمان المتوقعة على عقود الضمانات المالية والاعتمادات المستندية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

٢٢ - المطلوبات الطارئة والالتزامات (تتمة)

استحقاق المطلوبات المالية

إن استحقاق المطلوبات المالية للحسابات العكسية للفرع كانت كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
	أقل من ٣ أشهر ***ألف درهم***	*٣ – ٦ أشهر* ***ألف درهم***	*٦ – ١٢ أشهر* ***ألف درهم***	*من سنة واحدة إلى خمس سنوات* ***ألف درهم***	*أكثر من ٥ سنوات* ***ألف درهم***	*المجموع* ***ألف درهم***
ضمانات	٣,٧٨٨	٤٥٥	٩,٣١١	٤,٦٢٤	-	١٨,١٧٨
اعتمادات مستندية	٤,٣٣٤	-	-	-	-	٤,٣٣٤
المجموع	**٨,١٢٢**	**٤٥٥**	**٩,٣١١**	**٤,٦٢٤**	**-**	**٢٢,٥١٢**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠					
	أقل من ٣ أشهر *ألف درهم*	*٣ – ٦ أشهر* *ألف درهم*	*٦ – ١٢ أشهر* *ألف درهم*	*من سنة واحدة إلى خمس سنوات* *ألف درهم*	*أكثر من ٥ سنوات* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
ضمانات	٣,٤٨٨	٥٥٠	٥,٧٤٠	٣,١١٣	-	١٢,٨٩١
اعتمادات مستندية	١٠,٤٤٤	١٤,٦١٧	-	-	-	٢٥,٠٦١
المجموع	١٣,٩٣٢	١٥,١٦٧	٥,٧٤٠	٣,١١٣	-	٣٧,٩٥٢

٢٣ - تركيزات الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية

تركيز المخاطر الجغرافية
تنشأ التركيزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لأداء الفرع نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو على منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركيزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات الفرع مبادئ توجيهية محددة للحد من تركيز التعرض للأطراف المقابلة والمواقع الجغرافية والقطاعات. بناءً عليه، تتم مراقبة تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها.

يوضح الجدول التالي التعرضات الائتمانية للفرع وفقًا لقيمها الدفترية، مصنفة حسب المنطقة الجغرافية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	***الموجودات ألف درهم***	***المطلوبات وحقوق الملكية ألف درهم***	***بنود خارج الميزانية العمومية ألف درهم***
المناطق الجغرافية			
الإمارات العربية المتحدة	٧٠٥,٠٥٢	٩٢٠,٠٩٣	٢٢,٥١٢
بلدان الشرق الأوسط الأخرى	٩٠,٤٦٣	-	-
دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي	٩٨,٢٦٨	-	-
أخرى	١١٩,٥٩٩	٩٣,٢٨٩	-
المجموع	١,٠١٣,٣٨٢	١,٠١٣,٣٨٢	٢٢,٥١٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	*الموجودات ألف درهم*	*المطلوبات وحقوق الملكية ألف درهم*	*بنود خارج الميزانية العمومية ألف درهم*
المناطق الجغرافية			
الإمارات العربية المتحدة	٥٢٠,١٨٣	٧٨٣,١١٣	٣٧,٩٥٢
بلدان الشرق الأوسط الأخرى	٥١,٤١٥	-	-
دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي	٩٤,١٢٣	-	-
أخرى	١٣١,٠٥٧	١٣,٦٦٥	-
المجموع	٧٩٦,٧٧٨	٧٩٦,٧٧٨	٣٧,٩٥٢

٢٣ - تركيزات الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية (تتمة)

تركيز المخاطر حسب القطاع
يوضح الجدول التالي التعرضات الائتمانية للفرع وفقًا لقيمها الدفترية، مصنفة حسب القطاع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	***الموجودات ألف درهم***	***المطلوبات وحقوق الملكية ألف درهم***	***بنود خارج الميزانية العمومية ألف درهم***
القطاع			
المؤسسات المالية	**٩٤٢,٠١٤**	**٢١٥,٣٥٢**	**٥٠**
التجارة	**٦,٣١١**	**٥٣٠,٥٤٢**	**٢٢,٤٦٢**
التصنيع	**٥,٧٣٢**	**١٣١,٢٦٥**	-
الخدمات	**٤٦,٤٦٩**	**٥٠,٠٠٠**	-
الإنشاء	**٤,٩٦٣**	-	-
الأقمشة	-	**٥٥,٠٠٠**	-
أخرى	**٧,٨٩٣**	**٣١,٢٢٣**	-
المجموع	**١,٠١٣,٣٨٢**	**١,٠١٣,٣٨٢**	**٢٢,٥١٢**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	*الموجودات ألف درهم*	*المطلوبات وحقوق الملكية ألف درهم*	*بنود خارج الميزانية العمومية ألف درهم*
القطاع			
المؤسسات المالية	٦٧٠,٩١٣	١٣٠,٦٤٥	٥٠
التجارة	٧,٦٥٤	٤٣٧,٨١١	٣٧,٩٠٢
التصنيع	١٠,٣٠٩	٩٣,٩٨٤	-
الخدمات	٩٤,٣٨٥	٦٨,٨١٣	-
الإنشاء	٤,٧٤٢	-	-
الأقمشة	-	٢٠,٢٢١	-
أخرى	٨,٧٧٥	٤٥,٣٠٤	-
المجموع	٧٩٦,٧٧٨	٧٩٦,٧٧٨	٣٧,٩٥٢

٢٤ - تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يوضح الجدول التالي تصنيف الفرع لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية والمبالغ الدفترية له كما في ٣١ ديسمبر:

	التكلفة المطفأة ألف درهم	*المجموع ألف درهم*
٢٠٢١		
الموجودات المالية		
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**٦٢٧,٧٧١**	٦٢٧,٧٧١
الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك	**٢٤٣,٨٤٣**	٢٤٣,٨٤٣
قروض وسلفيات للعملاء	**٦٣,٤٧٣**	٦٣,٤٧٣
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	**٤٩,٥٠٤**	٤٩,٥٠٤
مبالغ مستحقة من الأطراف ذات العلاقة	**٢٠,٨٩٨**	٢٠,٨٩٨
موجودات الضريبة المؤجلة	**٥١٢**	٥١٢
موجودات أخرى	**١,٦٤٠**	١,٦٤٠
المجموع	**١,٠٠٧,٦٤١**	١,٠٠٧,٦٤١
المطلوبات المالية		
ودائع العملاء	**٨٩٧,٥٣١**	٨٩٧,٥٣١
مبالغ مستحقة لأطراف ذات العلاقة	**١٩,٣٧٣**	١٩,٣٧٣
المطلوبات الأخرى	**٥,١٦٤**	٥,١٦٤
ودائع وأرصدة مستحقة لبنك	**٩٩**	٩٩
المجموع	**٩٢٢,١٦٧**	٩٢٢,١٦٧

	التكلفة المطفأة ألف درهم	*المجموع ألف درهم*
٢٠٢٠		
الموجودات المالية		
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٤٧٤,٦٣٤	٤٧٤,٦٣٤
الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك	١٤٥,٤٢١	١٤٥,٤٢١
قروض وسلفيات للعملاء	١١٤,٩٣٨	١١٤,٩٣٨
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٤١,٩٩٢	٤١,٩٩٢
مبالغ مستحقة من طرف ذي علاقة	١١,٠١٨	١١,٠١٨
موجودات أخرى	١,٧٩٨	١,٧٩٨
المجموع	٧٨٩,٨٠١	٧٨٩,٨٠١
المطلوبات المالية		
ودائع العملاء	٦٨٩,٦٧٧	٦٨٩,٦٧٧
مبالغ مستحقة لأطراف ذات العلاقة	١٣,٦٦٥	١٣,٦٦٥
المطلوبات الأخرى	٨,٣٥٩	٨,٣٥٩
ودائع وأرصدة مستحقة لبنك	٧٦	٧٦
المجموع	٧١١,٧٧٧	٧١١,٧٧٧

٢٥ - إدارة رأس المال

رأس المال النظامي
يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال للفرع ككل.

اعتباراً من سنة ٢٠١٧، يتم حساب رأس المال باستخدام بازل ٣ الصادرة من لجنة بازل حول الرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات الموصى بها من البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن الإطار الوطني. يبنى إطار اتفاقية بازل ٣، على ثلاثة "ركائز": متطلبات رأس المال بالحد الأدنى وعملية مراجعة الرقابة والتزام السوق.

متطلبات رأس المال بالحد الأدنى
أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة معيار كفاية رأس المال - بازل ٣ والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧ والتي تنص على أن تكون متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات وهي على وجه التحديد، الشق الأول من حقوق المساهمين العادية والشق الإضافي الأول وإجمالي رأس المال.

إن احتياطي رأس المال الإضافي (احتياطي رأس المال التحوطي واحتياطي رأس المال للتقلبات الاقتصادية - بحد أقصى يصل إلى ٢,٥٪ لكل احتياطي) الذي تم تطبيقه هو أعلى وأكبر من الحد الأدنى لمتطلبات حقوق الملكية العادية بنسبة ٧٪.

بالنسبة لسنة ٢٠١٨، يسري احتياطي رأس المال التحوطي في ترتيب الانتقال واعتباراً من سنة ٢٠٢٠، سيكون من المطلوب الاحتفاظ بنسبة ٢,٥٪ من قاعدة رأس المال. ليس هناك أي تأثير لاحتياطي رأس المال للتقلبات الاقتصادية، وليس مطلوبا الحفاظ عليه للعام ٢٠٢٠.

رأس المال النظامي
تتقسم قاعدة رأس المال للفرع إلى ثلاث فئات رئيسية وهي الشق الأول للأسهم العادية والشق الأول الإضافي والشق الثاني اعتماداً على خصائصها.

- الشق الأول للأسهم العادية، ويمثل الفئة الأعلى جودة من رأس المال هيكل رأس المال وعلاوة إصدار الأسهم والاحتياطي القانوني والنظامي والاحتياطيات الأخرى والأرباح غير الموزعة بعد خصم الموجودات غير الملموسة والتعديلات القانونية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية ولكن يتم معاملتها بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال بموجب توجيهات البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

- يشتمل الشق ١ من رأس المال على أدوات رأس المال للأسهم غير العادية.

- يتكون رأس المال من الشق ٢ من مخصص انخفاض القيمة الجماعي.

يتم تطبيق حدود مختلفة على عناصر قاعدة رأس المال:

- لا يمكن أن يتجاوز رأس مال الشق الثاني نسبة ٦٧٪ من رأس المال من المستوى الأول؛
- يجب أن يكون رأس المال من الشق الأول ٨,٥ ٪ على الأقل من الموجودات المرجحة بالمخاطر؛ و
- لا يمكن أن يتجاوز رأس المال الثانوي المؤهل ٥٠٪ من رأس المال من الشق الأول.

يتم تقييم مخاطر موجودات الفرع فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل النسبية. تشمل مخاطر الائتمان المخاطر داخل وخارج الميزانية العمومية. تُعرَّف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في الحسابات داخل وخارج الميزانية العمومية الناشئة عن تحركات أسعار السوق، وتشمل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر التعرض لحقوق الملكية ومخاطر السلع الأساسية. يتم تعريف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عمليات أو أشخاص أو أنظمة داخلية غير كافية أو غير صائبة أو من أحداث خارجية.

تتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال التنظيمي بانتظام من خلال إدارة الفرع، باستخدام أساليب تستند إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة بازل والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٥ - إدارة رأس المال (تتمة)

رأس المال النظامي (تتمة)

رأس المال النظامي (تتمة)

لم يتم إجراء أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات من العام السابق. ومع ذلك، فهي قيد المراجعة المستمرة من قبل الإدارة. خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠، امتثل الفرع بشكل كلي لجميع متطلبات رأس المال المفروضة خارجيًا.

خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠، تعين على جميع البنوك العاملة في الإمارات العربية المتحدة الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال عند ١٠,٥٪ و ١٣٪ بما في ذلك مصدات الحفاظ على رأس المال على التوالي. يقوم البنك بحساب نسب بازل ٣ والإبلاغ عنها وفقًا لإرشادات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

فيما يلي معدل كفاية رأس المال بموجب بازل ٣ وفقًا لإرشادات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة:

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
الشق الأول من رأس المال		
رأس المال المخصص	**٦٢,٥٢٩**	٦٢,٥٢٩
أرباح محتجزة	**٢١,٨٢٤**	١٧,٢٤٠
الاحتياطيات المؤهلة	**٣,٥٣٨**	٢,٧٣٣
تحويل توزيعات الأرباح/الأرباح المقترح*	**-**	(٢,٧١٧)
	٨٧,٨٩١	٧٩,٧٨٥
التعديلات التنظيمية	**(٥١٢)**	-
إ **مجموع الشق الأول لحقوق الملكية العادية**	**٨٧,٣٧٩**	٧٩,٧٨٥
الشق الثاني من رأس المال		
مخصص انخفاض القيمة الجماعي	**٣,٠٣٩**	٣,٠٥٩
إجمالي قاعدة رأس المال	**٩٠,٤١٨**	٨٢,٨٤٤
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**٢٤٣,١٤١**	٢٤٤,٧٠٤
المخاطر التشغيلية	**٣٤,٤٦٠**	٣٤,٤٩٩
مخاطر السوق	**٣,٠٣١**	٤٥١
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	**٢٨٠,٦٣٢**	٢٧٩,٦٥٤
مجموع معدل رأس المال - %	**٣٢,٢٢٪**	٢٩,٦٢٪
معدل الشق الأول لحقوق الملكية العادية - %	**٣١,١٤٪**	٢٨,٥٣٪

* في ١٧ يناير ٢٠١٨، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي معايير وتوجيهات بازل ٣ لرأس المال، واستناداً إلى ذلك التوجيه، يتعين على البنوك اقتطاع توزيعات الأرباح المقترحة من الأرباح غير الموزعة عند احتساب نسبة كفاية رأس المال. وفقاً لذلك، يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال للسنة بعد الأخذ في الاعتبار تأثير التوزيعات المقترحة للسنة.

٢٦ - إدارة المخاطر المالية

أنشأ الفرع هيكلًا قويًا لإدارة المخاطر مدعمًا بتبني بعض الممارسات في مجال إدارة المخاطر سعيًا نحو إدارة ومراقبة المخاطر التالية التي يتعرض لها في إطار عملياته اليومية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر أسعار الفائدة
- المخاطر التشغيلية

يتحمل المركز الرئيسي المسؤولية الكلية للإشراف على إطار إدارة المخاطر. وفي هذا الصدد، فقد وضع المركز الرئيسي بجانب لجان الإدارة الرئيسية سياسات وإجراءات مفصلة بغية ضمان الالتزام بالسياسات المتفق عليها والرقابة الحثيثة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها الفرع.

تعمل لجنة الائتمان ولجنة الإدارة بتفويض من المركز الرئيسي على رسم حدود مخاطر الفرع الكلية مع مراقبتها.

وتتحمل اللجان مسؤولية تطوير سياسات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات.وقد فُوض المدراء أصحاب الخبرة العالية والتدريبات المتقدمة ضمن إطار إدارة المخاطر بصلاحية اعتماد معاملات مخاطر الائتمان ومراقبة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

إدارة مخاطر الائتمان
تقوم اللجنة التنفيذية بالفرع بمراجعة السياسات المتعلقة بالإئتمان والمصادقة عليها. تتم الموافقة على جميع حدود الإئتمان وذلك بموجب السياسة الإئتمانية للفرع. علاوة على ذلك، فإن القروض مضمونة، قدر الإمكان، بأنواع رهونات مقبولة وذلك لمقابلة مخاطر الإئتمان. يعمل الفرع كذلك على الحد من المخاطر بتوزيع موجوداته على قطاعات إقتصادية.

يدير قسم إدارة الائتمان ويقوم بمراقبة جميع التسهيلات الإئتمانية. يتم إجراء مراجعة دورية من قبل فرق فحص الائتمان التابعة للتدقيق والمراجعة والمطابقة ويتم تصنيف مخاطر التسهيلات بناءً على المقاييس المبينة في دليل سياسات الإئتمان.

إن اللجنة التنفيذية هي المسؤولة عن وضع السياسة الإئتمانية للفرع. كما تقوم بوضع حدود للقطاعات الصناعية وتوافق على الإستثناءات للسياسات وتجري مراجعة دورية للمحافظ للتحقق من جودتها. تخضع جميع طلبات الإئتمان للإقراض التجاري والمؤسسات لسياسات الفرع الإئتمانية ولمعايير التعهدات وحدود القطاعات (إن وجدت) والمتطلبات القانونية المطبقة من حين لآخر. ولا يقوم الفرع بإقراض شركات تعمل في قطاعات يعتبرها الفرع أنها ذات صفات خطرة، وعند الحاجة لمعرفة متخصصة لقطاع معين. بالإضافة إلى ذلك، يضع الفرع حدود إئتمان لجميع العملاء بناءً على ملائتهم المالية.

ويشترط في جميع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من الفرع الحصول على موافقة مسبقة بموجب تفويض الصلاحيات من المركز الرئيسي.

سياسة مراجعة الإئتمان وتصنيف القروض
يُخضع فريق مراجعة الإئتمان التابع للفرع مخاطر موجودات الفرع لعملية تقييم مستقل بصورة منتظمة وفقا لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والسياسات الداخلية للفروع للتعرف المبكر على المشاكل التنفيذية المحتملة. يقوم القسم بالتأكد من تصنيفات المخاطر لكل العملاء التجاريين، تقييم لمخاطر المحفظة الإئتمانية حسب المنتج وقطاعات الأفراد، كما يقوم القسم بمراقبة وجود الموافقات حسب سياسات الإئتمان والتوجيهات والإجراءات المتبعة في الفرع.

عندما يتأخر سداد الإئتمان لفترة ٩٠ يوم أو أكثر يتم تعليق الفوائد ولا تضاف إلى الدخل. إن المخصصات الفردية المحددة لإنخفاض قيمة الموجودات المصنفة يتم تكوينها بناءً على إمكانية تحصيل الرصيد القائم والتصنيف الإئتماني للموجودات.

يقيم الفرع، بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي يتبناها، الحاجة إلى أي خسائر في القيمة والناتجة عن محفظة القروض من خلال إحتساب صافي القيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع في المستقبل لكل قرض والقدرة على الاسترداد بناءً إما على قيمة الرهونات أو القيمة السوقية لبند الموجودات متى كان ذلك السعر متاحًا.

٢٦ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

القروض والسلفيات منخفضة القيمة

إن القروض والسلفيات منخفضة القيمة هي قروض وسلفيات يحددها الفرع والتي من المحتمل ان تكون جميع التزاماتها الرئيسية والفوائد المترتبة عليها غير قابلة للتحصيل نظراً للترتيبات التعاقدية المتفق عليها للقروض/ السلفيات. إن هذه القروض مصنفة كقروض عادية أو تحت المراقبة أو معيارية أو مشكوك في تحصيلها أو خسارة حسب نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي للفرع.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم الفرع بمراقبة جميع الموجودات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التثبيت الأولي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سيقوم الفرع بقياس مخصص الخسائر على أساس مدى عمر الأداة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية

من أجل التقليل من مخاطر الائتمان، حصل الفرع على نظام معروف عالميًا لتصنيف المخاطر الداخلية للمدينين والتسهيلات. حيث يعمل هذا النظام على تسهيل تحليل المقترحات الائتمانية من خلال وضع نظام قوي لتصنيف المخاطر، كما يدعم الفرع من الناحية الهيكلية في تقدير عناصر المخاطر المختلفة. يتكون النظام من تصنيف مخاطر المدين في عشرة مستويات من ١ إلى ١٢. يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان هذه باستخدام كل من العوامل الكمية والنوعية التي تشير إلى التخلف عن السداد. يقدم الجدول أدناه خريطة لتقديرات مخاطر الائتمان الداخلية للفرع إلى التصنيفات الخارجية.

فئة التصنيف الداخلي	الوصف	التصنيف حسب الوكالة
١	استثنائي	AAA
٢	ممتاز	AA
٣	جيد	A
٤	جيد	BBB
٥	مرضية	BB
٦	مقبول	B
٧	هامشي	-B
٨ و ٩	مراقبة	CCC
١٠ وأقل	موجودات غير عاملة	CC وأقل

تم تصميم درجات مخاطر الائتمان ومعايرتها لتعكس مخاطر التخلف عن السداد مع تدهور مخاطر الائتمان. كما يزيد خطر الائتمان الفرق في خطر التخلف عن التغيير بين الدرجات. يتم تخصيص كل تعرض لدرجة مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي، بناءً على المعلومات المتاحة حول الطرف المقابل. يتم مراقبة جميع التعرضات ويتم تحديث درجة مخاطر الائتمان لتعكس المعلومات الحالية. إجراءات المراقبة المتبعة عامة ومخصصة لنوع التعرض.

تُستخدم البيانات التالية عادةً لمراقبة تعرض الفرع:

- سجل المدفوعات، بما في ذلك نسب السداد وتحليل الأعمار الزمنية؛
- مدى استخدام الحد الممنوح؛
- الموازنات (سواء المطلوبة أو الممنوحة)؛
- التغيرات في الأعمال والأوضاع المالية والاقتصادية؛
- معلومات التصنيف الائتماني المقدمة من وكالات التصنيف الخارجية؛
- بالنسبة لتعرضات البيع بالتجزئة: البيانات الناتجة داخليًا عن سلوك العميل ومقاييس القدرة على دفع التكاليف وما إلى ذلك؛ و
- بالنسبة لتعرضات الشركات: المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق المراجعة الدورية لملفات العملاء بما في ذلك مراجعة البيانات المالية المدققة وبيانات السوق مثل أسعار مقايضات مخاطر الائتمان أو السندات المدرجة عند توفرها، والتغيرات في القطاع المالي الذي يعمل فيه العميل وما إلى ذلك.

٢٦ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية (تتمة)

يحلل الفرع جميع البيانات التي تم جمعها باستخدام نماذج إحصائية ويقدر مدى الحياة المتبقية من التعرض والمدى المتوقع للتغير مع مرور الوقت. تشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار في هذه العملية بيانات الاقتصاد الكلي مثل أسعار النفط ومؤشرات السلع غير النفطية وأسعار المنازل في دولة الإمارات العربية المتحدة والمؤشرات السياحية. يقوم الفرع بإنشاء سيناريو "حالة أساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. يستخدم الفرع بعد ذلك هذه التنبؤات، والتي تكون مرجحة بالاحتمالات، لضبط تقديراتها لاحتمالية التعثر.

يستخدم الفرع معايير مختلفة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل ملحوظ لكل محفظة من الموجودات. المعايير المستخدمة هي كل من التغييرات الكمية والنوعية في احتمالية التعثر.

تطبيق المعلومات المستقبلية

يستعين الفرع بالمعلومات المستقبلية المتاحة بدون تكاليف أو جهد عند تقييمها للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وكذلك عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. ويعمل بالفرع خبراء يتسخدمون المعلومات الخارجية والداخلية لتكوين سيناريو "الحالة الأساسية" للتنبؤات المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تصورية من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. تتضمن المعلومات الخارجية المستخدمة البيانات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الهيئات الحكومية والسلطات المالية.

يقوم الفرع بتطبيق الاحتمالات على سيناريوهات التنبؤ المحددة. ويُعرف سيناريو الحالة الأساسية بالنتيجة الأكثر احتمالية ويتكون من المعلومات التي تستخدمها المجموعة للتخطيط الاستراتيجي ووضع الموزانة. قام الفرع بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية للمخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، وذلك باستخدام تحليل إحصائي للبيانات التاريخية، وبتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. لم تُدخِل المجموعة تغييرات في أساليب التقديرات أو الافتراضات الهامة التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير.

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التخلف عن السداد والخسائر في مختلف محافظ الموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية على مدار السنوات الأربع الماضية. كما تم النظر في اعتبارات مستقبلية أخرى، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والتضخم، وتأثير أي تغييرات تنظيمية أو تشريعية أو سياسية، ولكن لا يُعتبر أنه لها تأثير مادي، وبالتالي لم يتم إجراء أي تعديل على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمثل هذا العوامل. تتم مراجعة ذلك ومراقبته للتأكد من ملاءمته في نهاية كل فترة تقرير.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن المدخلات الرئيسية المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي:

- احتمالية التعثر؛
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر؛ و
- التعرض عند التعثر.

إن هذه العناصر مستمدة بشكل عام من نماذج إحصائية مطورة داخليًا استنادًا إلى بياناتنا التاريخية والبيانات المقدمة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية مرجحة حسب الاحتمالات.

تمثل احتمالية التعثر تقدير لاحتمال التعثر في السداد خلال فترة زمنية معينة. وتقدر في وقت معين. يتم حسابها بناءً على نماذج التقييم الإحصائي، ويتم تقييمه باستخدام أدوات تصنيف مصممة خصيصًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على بيانات السوق، بالإضافة إلى البيانات الداخلية التي تشمل العوامل الكمية والنوعية. يتم تقدير إحتمالية التعثر بعد الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات ومعدلات السداد المسبق المقدرة.

٢٦ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)
تمثل الخسارة بافتراض التعثر تقدير للخسائر الناتجة عن التعثر في السداد. وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقعها الممول، مع الأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية من أي ضمانات. إن نماذج الخسارة بافتراض التعثر للموجودات المضمونة تأخذ في الاعتبار توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع مراعاة خصومات البيع، والوقت اللازم لتحقيق الضمانات، والضمانات المتبادلة، وأسبقية المطالبة، وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات الاسترداد (أي الخروج من حالة عدم الأداء). تعتمد نماذج الخسارة بافتراض التعثر للموجودات غير المضمونة على وقت الاسترداد ومعدلات الاسترداد وأسبقية المطالبات. يتم الإحتساب بناءً على أساس تدفق نقدي مخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية من معدل الفائدة الفعلي الأصلي للتمويل.

يمثل التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة حدوث التعثر. يستمد الفرع التعرضات عند التعثر من التعرضات الحالية للطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرضات عند التعثر لبنود الميزانية العمومية هي إجمالي قيمتها الدفترية بينما يتم تقدير بنود خارج الميزانية العمومية مثل خطابات الاعتماد والضمانات المالية والالتزامات المالية العامة غير القابلة للإلغاء عن طريق تطبيق عوامل تحويل الائتمان على التعرضات الملتزم بها.

يستند قياس خسائر الائتمان المتوقعة على المتوسط المرجح لاحتمالات خسائر الائتمان. ونتيجةً لذلك، يجب أن يكون قياس مخصص الخسارة هو نفسه بصرف النظر عن ما إذا تم قياسه على أساس فردي أو جماعي (على الرغم من أن القياس على أساس جماعي أكثر عملية بالنسبة إلى حافظات كبيرة من العناصر). وفيما يتعلق بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، قد يكون من الضروري إجراء التقييم على أساس جماعي، كما هو موضح أدناه.

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم تصنيف الأدوات المالية بناءً على خصائص المخاطر المشتركة، مثل:

- نوع الأداة؛
- درجة مخاطر الائتمان؛
- نوع الضمانات.

تتم مراجعة التصنيفات بشكل منتظم للتأكد من أن كل مجموعة تتكون من التعرضات المتماثلة.

تُنظم سياسات لفرع عملية تحديد الضمانات المستحقة بما في ذلك وسائل الحماية الائتمانية التي يتم أخذها بالاعتبار لتخفيف مخاطر الائتمان وتشمل الحد الأدنى للمتطلبات التشغيلية الضرورية لكل ضمان يُستخدم كوسيلة لتخفيف مخاطر الائتمان. إن غالبية الضمانات لدى الفرع تشمل رهن العقارات والاستثمارات والسيارات والودائع المرهونة.

يتم تقييم الضمانات على فترات دورية تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة تبعاً لنوع الضمان. وفيما يتعلق تحديداً بالعقارات المرهونة، يتم وضع إطار لتقييم العقارات بما يضمن توفر السياسات والإجراءات التي تكفل إجراء عملية تقييم فعالة وسليمة للعقارات المرهونة والأنشطة الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتوضيح ومتابعة وإدارة تقييم العقارات المرهونة.

المخاطر المتعلقة بالالتزامات المتعلقة بالائتمان
يوفر الفرع لعملائه الضمانات وخطابات الاعتماد التي تتطلب أن يقوم الفرع بالسداد في حال إخفاق العميل في الوفاء بالتزامات معينة تجاه أطراف أخرى. تعرض هذه الأدوات الفرع لخطر مماثل لتمويل الموجودات واستثمارها ويتم مراقبتها بواسطة نفس عمليات المراقبة والسياسات.

قروض مستحقة لكن ليست منخفضة القيمة
إن القروض والسُلف التي تكون فيها فوائد أو دفعات رئيسية متفق عليها وقد استحقت ولم تدفع بعد ولكن يعتقد الفرع بأن انخفاض القيمة هو غير مناسب على أساس مستوى الضمانات المتوفرة و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المدينة للفرع.

٢٦ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

سياسة الشطب
يقوم الفرع بشطب القرض (وأي مخصصات متعلقة بخسائر الانخفاض في القيمة) عندما تقوم إدارة إئتمان الفرع بتحديد القروض غير القابلة للتحصيل بشكل كامل أو جزئي. إن هذا التحديد يتم بعد الأخذ بعين الإعتبار المعلومات مثل ظهور تغييرات جوهرية في الوضع المالي للمقترض حيث من الممكن عدم تمكن المقترض من الالتزام بتسديد الالتزام بالكامل، أو أن تكون المتحصلات غير كافية لتغطية التعرض الكلي. بالنسبة لأرصدة القروض العادية الصغيرة، تعتمد قرارات ما سيتم تحميله على حالة المنتج المحدد المستحق.

يحتفظ الفرع بضمانات مقابل القروض والسلف للعملاء على شكل مبالغ نقدية ورهونات أو حجوزات على عقارات أو أي ضمانات أخرى. ترتكز تقديرات القيمة العادلة على قيمة الضمانات التي يتم تقييمها وقت الاقتراض وتتم مراقبتها بعد ذلك بصورة دورية. بشكل عام، لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل المبالغ المطلوبة من البنوك.

فيما يلي القيمة العادلة للضمانات مقابل القروض والسلف للعملاء:

	٢٠٢١ *ألف درهم*	٢٠٢٠ *ألف درهم*
الممتلكات (إيضاح ٧)	**٦,٧٨٥**	٦,٧٨٥
	٦,٧٨٥	٦,٧٨٥

مخاطر السيولة
إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنتج عندما يواجه الفرع صعوبة في الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالمطلوبات المالية. وتنطوي تلك المخاطر على المخاطر من عدم القدرة على تمويل الموجودات في تواريخ الاستحقاق المناسبة وبالمعدلات المناسبة وعدم القدرة على تسييل موجودات بسعر معقول وضمن إطار زمني مناسب بالإضافة إلى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تستحق. يمكن أن تحدث مخاطر السيولة نتيجة تقلبات في السوق أو تدني في درجة الائتمان التي قد تسبب في حدوث تراجع في بعض مصادر التمويل.

إدارة مخاطر السيولة
يتمثل منهج الفرع لإدارة السيولة بضمان امتلاكه دائماً سيولة كافية، بأكبر قدر ممكن، للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها في الظروف العادية والحرجة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو تعريض سمعة الفرع للخطر.

يتلقى قسم الخزينة معلومات من وحدات الأعمال الأخرى فيما يتعلق بملف السيولة للموجودات والمطلوبات المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة. يحتفظ قسم الخزينة بمحفظة موجودات مسيلة قصيرة الأجل، ناتجة على الأرجح من القروض والسلف للبنوك وغيرها من التسهيلات الداخلية البنكية الأخرى، وذلك للتأكد من توافر السيولة داخل الفرع.

تتم مراجعة الوضع اليومي للسيولة ويتم القيام بخصومات سيولة إجهادية بشكل منتظم وذلك تحت سيناريوهات متنوعة تغطي كلًا من أوضاع السوق العادية والإجهادية.إن جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة المركز الرئيسي. وتتم مراجعة تقارير أوضاع السيولة يوميًا. ويتم مراجعة تقرير ملخص يضم أية إستثناءات والخطوات التصحيحية يوميًا.

تتمثل أبرز الإجراءات التي يستعين بها الفرع لإدارة مخاطر السيولة في طريقة نسبة صافي الموجودات السائلة مقابل إيداعات العملاء. لهذا الغرض يتم اعتبار صافي الموجودات السائلة كنقد وما يعادله وسندات استثمارية مدينة لأي سوق نشط ولديه سيولة مخصوماً منها الإيداعات البنكية، السندات المدينة المصدرة، القروض الأخرى والالتزامات التي تستحق خلال الشهر القادم. يتم استخدام طريقة حسابية مماثلة، ولكن ليست مطابقة، لقياس امتثال الفرع لحد السيولة الذي وضعه المنظم الرئيسي للفرع. إن المؤشرات الأخرى التي يتم مراقبتها عن كثب على أساس منتظم هي نسبة السلفيات إلى الودائع، واستخدام الأموال إلى الموارد الثابتة واختبار الضغط على الأموال النقدية مقابل السحب غير المتوقع للمطلوبات.

٢٦ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

إن استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هو كما يلي:

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	*٣ – ٦ أشهر ألف درهم*	*٦ – ١٢ أشهر ألف درهم*	*أكثر من سنة واحدة ألف درهم*	*لا يوجد تاريخ ثابت للاستحقاق ألف درهم*	*المجموع ألف درهم*
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٥٨٤,٦٩٥	-	-	-	٤٣,٠٧٦	٦٢٧,٧٧١
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٢٤٣,٨٤٣	-	-	-	-	٢٤٣,٨٤٣
قروض وسلفيات إلى العملاء	١٦,٢٠٩	٨,٨٨٧	٢٧,٩٣٣	١٠,٤٤٤	-	٦٣,٤٧٣
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	١,٨٣٦	-	٦,٣٣١	٤١,٣٣٧	-	٤٩,٥٠٤
مبالغ مستحقة من طرف ذي علاقة	٢٠,٨٩٨	-	-	-	-	٢٠,٨٩٨
موجودات الضريبة المؤجلة	-	-	-	-	٥١٢	٥١٢
موجودات أخرى	١,٦٤٠	-	-	-	-	١,٦٤٠
المجموع	٨٦٩,١٢١	٨,٨٨٧	٣٤,٢٦٤	٥١,٧٨١	٤٣,٥٨٨	١,٠٠٧,٦٤١
المطلوبات						
ودائع العملاء	٩٠,٠٥٦	٣١,٠٦٦	٢٣,٨٦٨	٣,٤١٨	٧٤٩,١٢٣	٨٩٧,٥٣١
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	١٩,٣٧٣	-	-	-	-	١٩,٣٧٣
مطلوبات أخرى	١,٧٢٢	-	٩٧٨	٢,٠٤٧	٤١٧	٥,١٦٤
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	٩٩	-	-	-	-	٩٩
المجموع	١١١,٢٥٠	٣١,٠٦٦	٢٤,٨٤٦	٥,٤٦٥	٧٤٩,٥٤٠	٩٢٢,١٦٧
فجوة السيولة	٧٥٧,٨٧١	(٢٢,١٧٩)	٩,٤١٨	٤٦,٣١٦	(٧٠٥,٩٥٢)	٨٥,٤٧٤

٢٦ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

إن ملف استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ هو كما يلي:

	أقل من ٣ أشهر *ألف درهم*	*٣ – ٦ أشهر* *ألف درهم*	*٦ – ١٢ أشهر* *ألف درهم*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف درهم*	*لا يوجد تاريخ ثابت للاستحقاق* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٤٤١,١٢٧	-	-	-	٣٣,٥٠٧	٤٧٤,٦٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	١٤٥,٤٢١	-	-	-	-	١٤٥,٤٢١
قروض وسلفيات إلى العملاء	٤٥,١٧١	٢٥,١١٠	٢٢,٣١٥	٢٢,٣٤٢	-	١١٤,٩٣٨
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة		-	-	٤١,٩٩٢	-	٤١,٩٩٢
مبالغ مستحقة من طرف ذي علاقة	١١,٠١٨	-	-	-	-	١١,٠١٨
موجودات أخرى	١,٧٩٨	-	-	-	-	١,٧٩٨
المجموع	٦٤٤,٥٣٥	٢٥,١١٠	٢٢,٣١٥	٦٤,٣٣٤	٣٣,٥٠٧	٧٨٩,٨٠١
المطلوبات						
ودائع العملاء	-	٢٣,٨٨٣	٢٥,٦٠٧	٢٦,٧٩١	٦١٣,٣٩٦	٦٨٩,٦٧٧
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	١٣,٦٦٥	-	-	-	-	١٣,٦٦٥
مطلوبات أخرى	٤,٠٣٠	-	٩٥٠	٣,٠٢٥	٣٥٤	٨,٣٥٩
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	٧٦	-	-	-	-	٧٦
المجموع	١٧,٧٧١	٢٣,٨٨٣	٢٦,٥٥٧	٢٩,٨١٦	٦١٣,٧٥٠	٧١١,٧٧٧
فجوة السيولة	٦٢٦,٧٦٤	١,٢٢٧	(٤,٢٤٢)	٣٤,٥١٨	(٥٨٠,٢٤٣)	٧٨,٠٢٤

٢٦ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأدوات مالية بسبب التغيرات في متغيرات السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

لا يتحمل الفرع مخاطر سوقية بدرجة عالية وتتم مراقبتها باستمرار، في إطار سياسة الفرع. كما تتم إدارة العملات الأجنبية لحساب الفرع بشكل صحيح.

إدارة مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية. ويتعرض الفرع لمخاطر أسعار الفائدة على إثر عدم التوافق أو الفجوات في قيم الموجودات أو المطلوبات.

يستعين الفرع بأدوات مراقبة تمكنه من مراقبة حساسية أسعار الفائدة بشكل دوري. حيث يتم تحليل ومراقبة النتائج من قبل لجنة الإدارة الداخلية. ونظرًا لأسعار الصرف المعومة التي تعرض بها جزء من موجودات الفرع ومطلوباته، فيتم إعادة تسعير الودائع والقروض بشكل عام بالتماثل بما يوفر تحوطًا عامًا، وهو ما يعمل على تقليل التعرض لأسعار الفائدة. وعلاوة على ذلك، يترتب على إعادة تسعير أغلب موجودات الفرع ومطلوباته خلال سنة واحدة الحد من مخاطر أسعار الفائدة بشكل إضافي. تتضمن الفقرات التالية تفاصيل حول حساسية إمكانية التغير الممكن في أسعار الفائدة، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، في بيان الدخل الشامل للفرع أو حقوق الملكية. إن حساسية الدخل هي تأثير تلك التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لسنة واحدة، استناداً إلى السعر المتغير للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بما في ذلك تأثير أدوات التحوط. تم تحليل حساسية حقوق الملكية وفق استحقاق بند الموجودات أو المقايضة. وتتم مراقبة جميع التعرضات الدفترية البنكية وتحليلها وفق تركزات العملات والحساسيات مع عرض الحساسيات ذات الصلة بالمليون درهم.

قد يسجل أثر الحركة المفاجئة بنسبة ١٪ في سعر الفائدة القياسي على صافي الدخل خلال فترة ١٢ شهرًا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ انخفاضًا في صافي الدخل بنسبة ٦٠,٢٪ (في حالة انخفاض سعر الفائدة) وكان يمكن أن يسجل زيادة في صافي الدخل بنسبة ٦٠,٢٪ (في حالة زيادة سعر الفائدة) على التوالي (٢٠٢٠ - أثر الحركة المفاجئة بنسبة ١٪ في سعر الفائدة القياسي على صافي الدخل خلال فترة ١٢ شهرًا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كان يمكن أن يسجل انخفاضًا في صافي الدخل بنسبة ٥٩,٦٪ (في حالة انخفاض سعر الفائدة) وكان من الممكن أن يكون هناك زيادة في صافي الدخل بنسبة ٥٩,٦٪ (في حالة زيادة سعر الفائدة) على التوالي.

بلغت نسبة أسعار الفائدة الفعلية على القروض والسلف ٤,٠٦٪ (٢٠٢٠ - ٤,٢٪) وعلى ودائع العملاء بنسبة ٠,١٥٪ (٢٠٢٠ - ٠,١٢٪) سنويًا.

يتعرض الفرع لمخاطر متنوعة مرتبطة بالتأثيرات الناتجة عن التقلبات ضمن المستويات السائدة لأسعار الفائدة على مركزه المالي والتدفقات النقدية الخاصة به. يوضح الجدول التالي مركز حساسية أسعار الفائدة ومركز فجوة سعر الفائدة بناءً على ترتيب إعادة التسعير التعاقدي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

٢٦ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إدارة مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

فجوة حساسية أسعار الفائدة:

	أقل من ٣ أشهر	*٣ – ٦ أشهر*	*٦ – ١٢ أشهر*	*أكثر من سنة واحدة*	*خالية من حساسية الفائدة*	*المجموع*
	ألف درهم	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٥٨٤,٦٩٥	-	-	-	٤٣,٠٧٦	٦٢٧,٧٧١
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٢٤٣,٨٤٣	-	-	-	-	٢٤٣,٨٤٣
قروض وسلفيات إلى العملاء	١٦,٢٠٩	٨,٨٨٧	٢٧,٩٣٣	١٠,٤٤٤	-	٦٣,٤٧٣
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	١,٨٣٦	-	٦,٣٣١	٤١,٣٣٧	-	٤٩,٥٠٤
مبالغ مستحقة من طرف ذي علاقة	٢٠,٨٩٨	-	-	-	-	٢٠,٨٩٨
موجودات الضريبة المؤجلة	-	-	-	-	٥١٢	٥١٢
موجودات أخرى	-	-	-	-	١,٦٤٠	١,٦٤٠
إجمالي الموجودات	٨٦٧,٤٨١	٨,٨٨٧	٣٤,٢٦٤	٥١,٧٨١	٤٥,٢٢٨	١,٠٠٧,٦٤١
المطلوبات وحقوق الملكية						
ودائع العملاء	٩٠,٠٥٦	٣١,٠٦٦	٢٣,٨٦٨	٣,٤١٨	٧٤٩,١٢٣	٨٩٧,٥٣١
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	١٩,٣٧٣	-	-	-	-	١٩,٣٧٣
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	٥,١٦٤	٥,١٦٤
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	٩٩	-	-	-	-	٩٩
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	١٠٩,٥٢٨	٣١,٠٦٦	٢٣,٨٦٨	٣,٤١٨	٧٥٤,٢٨٧	٩٢٢,١٦٧
فجوة حساسية أسعار الفائدة	٧٥٧,٩٥٣	(٢٢,١٧٩)	١٠,٣٩٦	٤٨,٣٦٣	(٧٠٩,٠٥٩)	٨٥,٤٧٤
فجوة حساسية أسعار الفائدة المتراكمة	٧٥٧,٩٥٣	٧٣٥,٧٧٤	٧٤٦,١٧٠	٧٩٤,٥٣٣	٨٥,٤٧٤	

٢٦ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إدارة مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

فجوة حساسية أسعار الفائدة (تتمة):

يوضح الجدول التالي مركز حساسية أسعار الفائدة ومركز فجوة سعر الفائدة بناءً على ترتيب إعادة التسعير التعاقدي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

	أقل من ٣ أشهر *ألف درهم*	*٣ – ٦ أشهر* *ألف درهم*	*٦ – ١٢ أشهر* *ألف درهم*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف درهم*	*خالية من حساسية الفائدة* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٤٤١,١٢٧	-	-	-	٣٣,٥٠٧	٤٧٤,٦٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	١٤٥,٤٢١	-	-	-	-	١٤٥,٤٢١
قروض وسلفيات إلى العملاء	٤٥,١٧١	٢٥,١١٠	٢٢,٣١٥	٢٢,٣٤٢	-	١١٤,٩٣٨
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة		-	-	٤١,٩٩٢	-	٤١,٩٩٢
مبالغ مستحقة من طرف ذي علاقة	١١,٠١٨	-	-	-	-	١١,٠١٨
موجودات أخرى	-	-	-	-	١,٧٩٨	١,٧٩٨
إجمالي الموجودات	٦٤٢,٧٣٧	٢٥,١١٠	٢٢,٣١٥	٦٤,٣٣٤	٣٥,٣٠٥	٧٨٩,٨٠١
المطلوبات وحقوق الملكية						
ودائع العملاء	-	٢٣,٨٨٣	٢٥,٦٠٧	٢٦,٧٩١	٦١٣,٣٩٦	٦٨٩,٦٧٧
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	١٣,٦٦٥	-	-	-	-	١٣,٦٦٥
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	٨,٣٥٩	٨,٣٥٩
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	٧٦	-	-	-	-	٧٦
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	١٣,٧٤١	٢٣,٨٨٣	٢٥,٦٠٧	٢٦,٧٩١	٦٢١,٧٥٥	٧١١,٧٧٧
فجوة حساسية أسعار الفائدة	٦٢٨,٩٩٦	١,٢٢٧	(٣,٢٩٢)	٣٧,٥٤٣	(٥٨٦,٤٥٠)	٧٨,٠٢٤
فجوة حساسية أسعار الفائدة المتراكمة	٦٢٨,٩٩٦	٦٣٠,٢٢٣	٦٢٦,٩٣١	٦٦٤,٤٧٤	٧٨,٠٢٤	

٢٦ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إدارة مخاطر العملات الأجنبية
تمثل مخاطر العملات الأجنبية مخاطر تغير قيمة الأداة المالية بسبب تغير في أسعار العملات الأجنبية. ولقد وضع المركز الرئيسي حدودًا على المراكز بشأن العملات، والتي يتم مراقبتها يوميًا، مع اعتماد استراتيجيات تحوط لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

تُمول موجودات الفرع بالإجمال بنفس عملة المعاملات التي أُنجزت بها بغية الحد من التعرض لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. ويقوم الفرع بإدارة تعرضه لتأثيرات التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يضع المركز الرئيسي قيودًا على مستويات التعرض بالعملة وفي المجمل يضع قيودًا للمراكز الليلية واليومية والتي يتم مراقبتها بشكل يومي. إن سعر صرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي ثابت وهو ما يؤدي إلى تعرض الفرع لمخاطر العملات بنسبة محدودة.

لم يكن لدى الفرع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ أي تعرض جوهري لأسعار صرف العملات الأجنبية.

٢٧ - القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم قبضه لبيع بند موجودات ما أو المدفوع لتحويل بند مطلوبات ما في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس، بصرف النظر عن ما إذا كانت الأسعار ملحوظة بشكلٍ مباشر أو مقدرة باستخدام أسلوب تقييم آخر. عند تقييم القيمة العادلة لبند موجودات أو بند مطلوبات، يضع الفرع في اعتباره خصائص بند الموجودات أو بند المطلوبات إذا كان المشاركون في السوق سيضعون هذه الخصائص في اعتبارهم عند تسعير بند الموجودات أو بند المطلوبات في تاريخ القياس.

بالإضافة إلى ذلك، ولأغراض إعداد التقارير المالية، يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة إلى المستوى ١ أو ٢ أو ٣ على أساس درجة ملاءمة مدخلات قياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات في قياس القيمة العادلة بالكامل، والتي يتم تحديدها على النحو التالي:

- مدخلات المستوى ١ هي أسعار معلنة (غير معدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى ٢ هي مدخلات غير الأسعار المدرجة ضمن المستوى ١ والتي تكون ملحوظة لبند الموجودات أو المطلوبات إما بطريق مباشر أو غير مباشر؛ و
- مدخلات المستوى ٣ وهي مدخلات غير قابلة للملاحظة لبند الموجودات أو بند المطلوبات

أساليب التقييم والافتراضات المطبقة لأغراض قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي.
- إن القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية ذات الشروط والأحكام القياسية والمتداولة في أسواق السيولة النشطة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المتداولة؛ و
- إن القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى يتم تحديدها وفقاً لنماذج الأسعار المقبولة عموماً بناءً على تحليل التدفق النقدي المخصوم باستخدام أسعار من معاملات السوق الحالية الملحوظة وأسعار التجار للأدوات المماثلة.

القيمة العادلة للموجودات المالية للفرع والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على أساس متكرر
يتم قياس بعض الموجودات المالية للفرع بالتكلفة المطفأة في نهاية فترة التقارير المالية. ترى الإدارة بأن المبالغ المدرجة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المثبتة في البيانات المالية تعادل قيمها العادلة.

٢٧ - القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة			
		المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠٢١					
الموجودات المالية					
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	**٤٩,٥٠٤**	**٥٠,٢٩٣**	-	-	**٥٠,٢٩٣**
٢٠٢٠					
الموجودات المالية					
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٤١,٩٩٢	٤٢,٢١١	-	-	٤٢,٢١١

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ خلال السنة.

٢٨ - مخصص انخفاض القيمة

(أ) فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة حسب فئة بند الموجودات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	***الرصيد الافتتاحى***	***صافي المصاريف / (العكس) خلال السنة***	***الرصيد الختامى***
	ألف درهم	***ألف درهم***	***ألف درهم***
ودائع وأرصدة مطلوبة للبنوك	**١٤٩**	**١٠٠**	**٢٤٩**
قروض وسلفيات للعملاء	**٢,١٥٢**	**(٦٣٤)**	**١,٥١٨**
مبالغ مستحقة من طرف ذي علاقة	-	**٦**	**٦**
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	**٢١٩**	**٥٧٠**	**٧٨٩**
التزامات وضمانات مالية	-	-	-
المجموع	**٢,٥٢٠**	**٤٢**	**٢,٥٦٢**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	*الرصيد الافتتاحى*	*صافي المصاريف / (العكس) خلال السنة*	*الرصيد الختامى*
	ألف درهم	*ألف درهم*	*ألف درهم*
ودائع وأرصدة مطلوبة للبنوك	١٧٨	(٢٩)	١٤٩
قروض وسلفيات للعملاء	١,٢٢٦	٩٢٦	٢,١٥٢
مبالغ مستحقة من طرف ذي علاقة	٢٥	(٢٥)	-
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٤٤٠	(٢٢١)	٢١٩
التزامات وضمانات مالية	١٧٩	(١٧٩)	-
المجموع	٢,٠٤٨	٤٧٢	٢,٥٢٠

٢٨ - مخصص انخفاض القيمة (تتمة)

(ب) تخصيص مخصص انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	المرحلة ١ ***ألف درهم***	***المرحلة ٢*** ***ألف درهم***	***المرحلة ٣*** ***ألف درهم***	***المجموع*** ***ألف درهم***
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	**٢٤٩**	-	-	**٢٤٩**
قروض وسلفيات للعملاء	**١,٥١٨**	-	-	**١,٥١٨**
مبالغ مستحقة من طرف ذي علاقة	**٦**	-	-	**٦**
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	**٧٨٩**	-	-	**٧٨٩**
التزامات وضمانات مالية	-	-	-	-
المجموع	**٢,٥٦٢**	-	-	**٢,٥٦٢**

تخصيص مخصص انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

	المرحلة ١ *ألف درهم*	*المرحلة ٢* *ألف درهم*	*المرحلة ٣* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	١٤٩	-	-	١٤٩
قروض وسلفيات للعملاء	٢,١٥٢	-	-	٢,١٥٢
مبالغ مستحقة من طرف ذي علاقة	-	-	-	-
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٢١٩	-	-	٢١٩
التزامات وضمانات مالية	-	-	-	-
المجموع	٢,٥٢٠	-	-	٢,٥٢٠